الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.253/7
15 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج
مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
وباتخاذ مبادرات إضافية
الدورة الأولى
نيويورك، ١٧-٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٩
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض وتقييم أوليان لتنفيذ نتائج
مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقييم أولي لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام

موجز

قررت اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية، في دورتها التنظيمية المعقودة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، أن تتحدد مهام اللجنة التحضيرية في استعراض وتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة واقتراح إجراءات ومبادرات محددة لمواصلة تنفيذ التزامات كوبنهاغن. ويتناول هذا التقرير المهمة الأولى، وينبغي قراءته في سياق الوثيقة E/CN.5/1999/4 التي نظرت فيها لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السابعة والثلاثين، في شباط/فبراير ١٩٩٩، وسيعرض على اللجنة التحضيرية للعلم. ويتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن تنفيذ كل التزام من الالتزامات العشرة منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

وسيعرض على اللجنة أيضا تقرير مستقل عن المبادرات الإضافية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة (A/AC.253/8).

* A/AC.253/5.

070599 070599 99-10630

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ -٣	٣
ثانيا - تنفيذ إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية	٤ -٩٢	٣
الالتزام ١ - تهيئة بيئة تمكين	٤ -١٨	٣
الالتزام ٢ - القضاء على الفقر	١٩-٣٠	٨
الالتزام ٣ - تعزيز العمالة الكاملة	٣١-٤١	١٢
الالتزام ٤ - تشجيع الاندماج الاجتماعي	٤٢-٤٦	١٥
الالتزام ٥ - تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل	٤٧-٥٤	١٧
الالتزام ٦ - الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية	٥٥-٦٣	١٩
الالتزام ٧ - تسريع خطى التنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا	٦٤-٦٩	٢٣
الالتزام ٨ - إدراج أهداف التنمية الاجتماعية في برامج التكيف الهيكلي	٧٠-٧٦	٢٥
الالتزام ٩ - تخصيص الموارد للتنمية الاجتماعية	٧٧-٨٥	٢٦
الالتزام ١٠ - التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية	٨٦-٩٢	٣٠
ثالثا - الاستنتاجات	٩٣-٩٤	٣٢

أولا - مقدمة

١ - طلبت اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في دورتها التنظيمية (١٩-٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨)، إلى الأمين العام، في مقررها ٢ (ب)، أن يقدم إليها في دورتها الأولى تقريرا عن تنفيذ التزامات إعلان كوبنهاغن العشرة للتنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل الأساسية الثلاث، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

٢ - وقدم الأمين العام إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السابعة والثلاثين المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٩ تقريرا عن التقييم الأولي لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (E/CN.5/1999/4). ونظرت اللجنة في التقرير وأحاطت به علما مع التقدير، وطلبت إلى الأمين العام أن يستكمل التقرير قبل تقديمه إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الأولى، في أيار/ مايو ١٩٩٩، وأن يورد فيه المقترحات والاقتراحات المقدمة خلال مناقشات لجنة التنمية الاجتماعية، فضلا عن أي إسهامات إضافية للحكومات.

٣ - وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويتضمن معلومات مستكملة عن كل التزام من الالتزامات العشرة، وينبغي أن يقرأ باعتباره إضافة للوثيقة E/CN.5/1999/4 المعروضة هي أيضا على لجنة التنمية الاجتماعية.

ثانيا - تنفيذ إعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية

الالتزام ١ - تهيئة بيئة تمكين

تهيئة بيئة وطنية ودولية سياسية وقانونية مواتية

٤ - أكدت لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها السابعة والثلاثين، ضرورة تعزيز جهود التنمية الاجتماعية للتصدي للظروف الاقتصادية السلبية السائدة في العديد من البلدان. وسُلم بوجوب أن يكون تحسين الأحوال الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية إنمائية فعالة على الصعيدين الوطني والدولي. كما اتُّفق على أن تعزز السياسات الاقتصادية (بما فيها السياسات المالية والنقدية) التي تتبعها الحكومات الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الاجتماعية المبينة في مؤتمر القمة.

٥ - ولئن كانت المسؤولية الأولى عن تطبيق منظور كوبنهاغن تقع على عاتق الحكومات، فإن المجتمع المدني والقطاع الخاص فاعلان مهمان في تسهيل تحقيق الأهداف الاجتماعية. غير أنه يلزم أن تعمل الحكومات من خلال العمل السياسي على الصُّعد الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية لتهيئة بيئة تمكين

تفضي إلى التنمية الاجتماعية. وقد أصبحت الشفافية والمساءلة الحكوميتان عنصرا حاسما في الخطة الاجتماعية والسياسية المحلية.

٦ - ويعتبر دور الهيئات التشريعية على جميع المستويات، بما فيها مستوى البرلمانات، حاسما في تنفيذ سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية. وقد أرسل الاتحاد البرلماني الدولي استبيانات إلى جميع أعضائه للاطلاع على آراء البرلمانات الوطنية بشأن عدد من المسائل المحددة المتعلقة بمتابعة مؤتمر القمة على الصعيدين الوطني والدولي. واطلع ممثلو البرلمانات والحكومات والمنظمات الدولية في الاجتماع الثلاثي الثاني للاتحاد البرلماني الدولي المعقود في نيويورك في آذار/ مارس ١٩٩٩، على نتائج هذه الردود وناقشوها. واستعرض هذا الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة على الصعيد البرلماني، وناقش العقبات والإنجازات، وحدد مبادرات أخرى واقترحها للوفاء بالالتزامات المقطوعة في كوبنهاغن. وسيتاح تقرير هذا الاجتماع للجنة التحضيرية في دورتها الأولى.

٧ - وفي أعقاب الاضطرابات المالية العالمية، أجريت تحليلات ودراسات مكثفة للأسباب الدفينة للأزمة، ولا سيما في البلدان التي تضررت منها. وسُلم بضرورة جعل نظم الحكم على قدر أكبر من السلامة والمساءلة والشفافية. وما فتئت جهود الإصلاح في مجال السياسة الحكومية ترمي إلى تقويم القاعدة المؤسسية الداخلية وتحسين استجابة الحكومات للاحتياجات والمصالح العامة، بما فيها تحسين ترتيب هذه الاحتياجات والمصالح حسب الأولوية. وتوخت الجهود الرامية إلى تحقيق انتعاش ملموس تعزيز "الوفاق الاجتماعي" الداخلي الذي يشمل توسيع نطاق الحوار بشأن السياسات العامة بين الحكومة والفاعلين الآخرين، بما فيها دوائر الأعمال والنقابات.

٨ - وإذا كانت الجهود الجارية الرامية إلى إصلاح البنية المالية الدولية وتحسين الإدارة الاقتصادية ستحد من مخاطر الأزمات مستقبلا، فإن ثمة إقرارا متزايدا بضرورة بذل جهود في الوقت ذاته لتعزيز السياسات والمؤسسات الاجتماعية، بما فيها شبكة ومؤسسات العلاقات المهنية لأغراض الحوار الاجتماعي. وتكتسي هذه التدابير أهمية بالغة في البلدان التي انتقلت مؤخرا من النظم السياسية الاستبدادية إلى الديمقراطية.

٩ - وكان ثمة أيضا إقرار متزايد في البلدان المتضررة من الأزمات بأن تحسين الإطار المؤسسي والقانوني، بما في ذلك القيام بحملة منسقة ضد الفساد والتطرف والجريمة المنظمة، أمر أساسي لفعالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما سيكون من فوائدها تخفيض تكلفة الاقتراض من الخارج، فضلا عن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من جديد، إذ انخفض هذا الأخير انخفاضا حادا منذ بداية الأزمة المالية الآسيوية. فقيام بيئة مستقرة ومضمونة في البلد المضيف أمر أساسي لزيادة الثقة لدى المستثمرين الأجانب.

١٠ - ومن الخطوات الهامة التي اتخذت في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال إبرام اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة ارتشاء الموظفين العامين الأجانب في المعاملات التجارية

الدولية، وهي اتفاقية دخلت حيز النفاذ في شباط/فبراير ١٩٩٩. وزيادة على الدول التسع والعشرين الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والموقعة على الاتفاقية، انضمت إلى الاتفاقية بلدان غير أعضاء في المنظمة (الأرجنتين، والبرازيل، وبلغاريا، والجمهورية السلوفاكية، وشيلي). فالاتفاقية التي تضع تعريفا واسعا لممارسات الفساد، تشترط أن تقوم البلدان بفرض عقوبات على الشركات أو الأشخاص الذين يحاولون ارتشاء الموظفين الأجانب(١). ويواصل مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة تنفيذ البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، بإسداء المشورة للحكومات بشأن تصميم وتنفيذ برامج تعمل على مكافحة الأنشطة غير المشروعة على نطاق عالمي.

١١ - وفي الدورة السنوية للجنة المخدرات المعقودة في فيينا في آذار/مارس ١٩٩٩، تم التوصل إلى قرار مهم يرمي إلى تعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات، عن طريق الرصد بالسواتل، لتقييم المحاصيل غير المشروعة التي يجري زرعها في البلدان الرئيسية المنتجة للمخدرات. وبحيازة الأمم المتحدة لقدرات السواتل ستتوفر للمجتمع الدولي أدوات حديثة ومتينة لتحديد مناطق زراعة المخدرات غير المشروعة، مما سيمكن الدول الأعضاء من وقف إنتاج المخدرات من مصدرها. وبصرف النظر عن فرص الرصد الجديدة، فإن استخدام المراقبة عن طريق السواتل يمكن أن يسهل تحسين التعاون بين الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مكافحة المخدرات عن طريق إنشاء نظام للمراقبة يرتكز على منهجية موحدة مقبولة على نطاق واسع.

١٢ - ويعد توفير فرص الحصول على المعلومات خاصية أساسية من خصائص المجتمع الديمقراطي. فالمعلومات تمكن جميع الشركاء في التنمية الاجتماعية وتزيد من وعي الجمهور. وعلى سبيل المثال، كان انعدام المعلومات الكافية عائقا يحول دون وضع سياسات لتخفيف حدة الأزمة المالية في آسيا. وفي الاجتماع الإقليمي المعقود في بانكوك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بشأن المسائل الاجتماعية الناشئة عن الأزمة الاقتصادية في شرقي آسيا وآثارها على السياسة العامة مستقبلا، توافقت الآراء بشأن ضرورة تحسين جمع البيانات، وتبادل المعلومات، وآليات التنسيق بين البلدان المتضررة من الأزمة. واعترف بأن نظام الرصد القائم قد أخفق في التعجيل بتوفير معلومات موثوق بها عن التغيرات الاجتماعية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية وأنه لم يكن نظاما فعالا من حيث تكاليفه.

١٣ - ولمواجهة الاحتياجات الخاصة بالفئات الأشد تعرضا للمخاطر من اللاجئين، ولا سيما النساء والأطفال، نفذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدة برامج محددة للإدماج الاجتماعي. ومن هذه البرامج بناء السلام، ومساعدة الأطفال المفصولين عن أسرهم والأطفال المجندين سابقا، وتعليم الفتيات، وبذل محاولات لمنع الاستغلال الجنسي، ومعالجة مشاكل المراهقين، فضلا عن المشاكل التي تعاني منها اللاجئات على وجه التحديد.

---

(١) استنادا إلى نشرة إخبارية لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، صادرة في باريس، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

تهيئة بيئة اقتصادية وطنية ودولية مواتية

١٤ - كان للاضطراب المالي العالمي الذي أصاب العديد من البلدان النامية تكاليف اجتماعية فادحة، إذ أضر بعشرات الملايين من عامة المواطنين ضررا بالغا. ولحماية الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للسكان، اضطرت بعض البلدان إلى اتخاذ تدابير خاصة من قبيل إعادة فرض ضوابط لمراقبة تنقل رؤوس الأموال، بينما بدأت بلدان أخرى تعيد النظر في وتيرة ودرجة تحرير اقتصاداتها. ومن العبر المستخلصة من هذه الأزمة أن الرد الدولي الملائم لا يقل أهمية عن تحديد أفضل صيغة من صيغ سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد الوطني.

١٥ - إن الدعوة إلى "بنية مالية دولية جديدة" لمعالجة نظام المالية الدولية المعرض للأزمات، قد بينت، في جملة أمور، التناقض القائم بين الأسواق المالية التي ما فتئت تتطور وتزداد حيوية وبين انعدام الإطار المؤسسي السليم لتنظيمها[٢]. وعلاوة على ذلك، فإن سرعة وعمق عملية العولمة التي لا تشمل مجالات المالية والاستثمار والتجارة فحسب، بل تضم أيضا مجالات الاتصال والسياحة والثقافة، قد جعلا الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي على السواء في حاجة ماسة إلى مواجهة التحديات الجديدة في خطة التنمية الاجتماعية.

١٦ - وقد أغنت الاقتراحات المحددة التي قدمتها الوكالات الدولية النقاش الجاري بشأن شكل الإصلاحات المؤسسية المقبلة. وعلى سبيل المثال، دعا البنك الدولي مؤخرا إلى وضع إطار إنمائي "شمولي" يجمع بين اعتبارات الاقتصاد الكلي والاعتبارات المالية من جهة، والاعتبارات الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية والبشرية من جهة أخرى. فلا بد من إدراج هذه العناصر على الصعيد الدولي، وكذا على الصعيد الوطني. وبما أن دمج السياستين الاقتصادية والاجتماعية عامل حاسم في إنجاح اقتصاد السوق الحديث، فإنه ينبغي أن تستند إليه كل بنية مالية جديدة[٣]. ويوفر إعلان منظمة العمل الدولية المتعلق بالمبادئ والحقوق

---

(٢) انظر: "Towards a new international financial architecture" (من أجل بنية مالية دولية جديدة). تقرير اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، نيويورك، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

(٣) انظر: James D. Wolfenson; "Comprehensive development framework: a discussion draft. (الإطار الإنمائي الشامل: مسودة مناقشة). واستنادا إلى رئيس البنك الدولي، فإن الأمر لا يتعلق بمجرد تصحيح أسعار الصرف أو تقويم السياسة المالية، رغم ما لهذين المسألتين من أهمية. بل إن الأمر يتعلق بإرساء طائفة واسعة من القواعد المؤسسية اللازمة لإنجاح اقتصاد السوق، دون إغفال تلك العناصر التي تحمي الضعفاء والمحرومين. (انظر: Foundations for a more stable global system: Remarks on the symposium on global finance and development، ويمكن الاطلاع عليه في شبكة الإنترنت على العنوان التالي: http://www.worldbank.org/htm/extdr/extme/jdwsp030199.htm).

الأساسية في العمل أساسا سليما لإدراج الشواغل الاجتماعية وشواغل العمل في الإطار الدولي للتنمية والبنية المالية الدولية. وقد حفزت التكاليف الاجتماعية غير المقبولة والمرهقة على إجراء نقاش مكثف خلال الأشهر الماضية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها البنك الدولي، بشأن مبادئ السياسة الاجتماعية الرشيدة الواجب تطبيقها على الصعيدين الوطني والدولي.

١٧ - ورغم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية العديدة الناجمة عن الأزمة المالية، لم تتخل العديد من البلدان النامية عن التزاماتها بالإصلاح. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، أخِذ في الأرجنتين، وإكوادور، والبرازيل، وكولومبيا، والمكسيك بالإصلاحات الرامية إلى تحسين هيكل النظم الضريبية وإزالة حوافز التهرب الضريبي أو تمت مواصلة تطبيق هذه الإصلاحات. وتواصلت عملية الخوصصة، وإن تباطأت وتيرتها وشددت مراقبتها من حيث المكاسب المحتملة. واضطلع عدد من بلدان المنطقة بإصلاحات لسوق العمل، وكذا إصلاحات لبرامج التقاعد[٤].

١٨ - غير أن استمرار تدهور أسعار السلع الأساسية، المقترن بضعف عام للطلب العالمي على السلع المصنعة، يظل خطرا رئيسيا يتهدد الانتعاش الاقتصادي في العديد من البلدان النامية. كما أن تباطؤ النمو الاقتصادي بدوره ما فتئ يؤثر سلبا على الجهود الرامية إلى خلق فرص العمل ومكافحة الفقر. وأدى الركود الاقتصادي إلى انعكاسات اجتماعية بادية للعيان، إذ أضر بالفئات ذات الدخل المنخفض إضرارا شديدا للغاية. وفي الوقت ذاته، كان ثمة اعتراف متزايد بأنه إذا كان من الواضح أن استعادة النمو الاقتصادي المتين شرط أساسي للتغلب على مخلفات الركود، فإنه ينبغي ألا تعتبر الحكومات السياسة الاجتماعية مسألة ثانوية في اتخاذها لتدابير السياسة الاقتصادية. فكثيرا ما تحتاج الفئات الفقيرة والضعيفة إلى المساعدة العاجلة في وقت تمتد فيه مخلفات الأزمة الاقتصادية لفترة زمنية طويلة. وقد بات جليا أن من اللازم وضع برامج عامة تصمم خصيصا لمواجهة الظروف التي تجتازها البلدان المتضررة من الأزمة. كما أن التعجيل باتخاذ تدابير لفائدة السياسة الاجتماعية أقل تكلفة من الناحية البشرية والمالية من تأخير اتخاذ تلك التدابير لتعقب الإصلاح الاقتصادي بدل أن تصاحبه.

---

(٤) انظر: Inter-American Development Bank; 1998 Annual Report (Washington D.C. 1999) (التقرير السنوي لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية لعام ١٩٩٨).

الالتزام ٢ - القضاء على الفقر

١٩ - لئن ارتفعت مستويات المعيشة عموما ارتفاعا حادا خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، فإن ثمة ثلاثة بلايين من البشر لا يزالون يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، بينما تتنامى الفوارق بين الأغنياء والفقراء[٥]. وقد تزايد سكان العالم بسرعة - من ٣ بلايين نسمة في ١٩٦٠ إلى ما يقدر بستة بلايين في الوقت الراهن - وولد العديد منهم في فقر وسيظلون يعانون منه[٦].

٢٠ - ولتحقيق الهدف الذي حددته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تخفيض الفقر المطلق بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥، يلزم اتخاذ إجراءات جديدة للرد. ولا يتوقع من عملية متابعة مؤتمر القمة أن تحدد أهدافا قابلة للتحقيق فحسب، بل إنه يتوقع منها أيضا أن تقترح كيفية تحقيق هذه الأهداف. وقد ركزت استراتيجيات القضاء على الفقر على الاتجاهات الرئيسية التالية: أولا، تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي التي تجمع بين النمو الاقتصادي وقدر أكبر من العدل في توزيع الإيرادات؛ وثانيا، تعزيز فرص العمل والدخل الكريمين سواء في القطاع النظامي أو غير النظامي؛ وثالثا، ضمان فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية بأسعار معقولة؛ ورابعا، إقامة شبكات الأمان الاجتماعي لفائدة الفئات الضعيفة أو الفئات المستبعدة من أسواق العمل؛ وخامسا، تشجيع تنظيم الفقراء وتمكينهم وإشراكهم من أجل الدفاع عن مصالحهم الحيوية.

٢١ - وأثبتت الأزمات المالية الأخيرة أن العلاقة وثيقة بين الفقر ومعدل النمو الاقتصادي. ففي إندونيسيا، مثلا، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ١٥ في المائة في ١٩٩٨، يتوقع أن يتضاعف عدد الذين انتكسوا فعادوا إلى العيش في ظروف الفقر المحدد في خط فقر قدره ١,٢٥ دولار في اليوم، إذ سيناهز ٥٦ مليون شخص. وباستخدام خط الفقر المحدد في دولارين في اليوم بالنسبة لتايلند وماليزيا ودولار واحد بالنسبة للفلبين، يقدر البنك الدولي الزيادة في عدد الفقراء بحوالي ٢,٣ مليون شخص في تايلند، و ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في ماليزيا، و ٦٦٥ ٠٠٠ شخص في الفلبين[٧].

---

(٥) انظر: (اقتراح من أجل إطار إنمائي شامل) World Bank; A proposal for a comprehensive development framework, January 1999.

(٦) استنادا إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن الاطلاع عليها عن طريق الإنترنت على العنوان التالي: http://www.popin.OR/pop1998/4.htm.

(٧) انظر: (التوقعات الاقتصادية العالمية والبلدان النامية ١٩٩٨/١٩٩٩: ما بعد الأزمة المالية) World Bank, Global Economic Prospects and the Developing Countries, 1998/1999: Beyond Financial Crisis (1999).

٢٢ - ومن المفيد المقابلة بين الأزمة الحالية والمكاسب الهائلة التي حققها عدد من البلدان الآسيوية في تخفيف الفقر خلال العقود الماضية. فمن ١٩٧٥ إلى ١٩٩٥، أي خلال عقدين من النمو الاقتصادي المتواصل، انخفض عدد الناس الذين يعيشون في فقر من ٥٦٩ مليونا إلى ٢٦٩ مليونا في الصين، ومن ٨٧ مليونا إلى ٢٢ مليونا في إندونيسيا، ومن ٢,١ مليون إلى ما يقل عن ٠٠٠ ٢٠٠ في ماليزيا، ومن ٣,٤ ملايين إلى ما لا يقل عن ٠٠٠ ٥٠٠ في تايلند. ويؤدي تدهور النشاط الاقتصادي وتراجع الإنصاف في آن واحد في الوقت الراهن إلى عودة مستويات الفقر في معظم البلدان الآسيوية المتضررة من الأزمة إلى ما كانت عليه في أوائل التسعينات، مما يزيل آثار ١٠ سنوات من النمو[٨]. والواقع أنه من المرجح أن يكون لوقع الأزمة الاقتصادية أثر اجتماعي لا يمكن محوه، مما يعني أنه حتى لو استعيد النمو الاقتصادي، فإن المجتمعات قد تظل على ضعفها بصفة دائمة بسبب سوء التغذية والنقص في نسبة الالتحاق بالمدارس. فقد كان للأزمة المالية أثر مدمر متفاوت على شتى شرائح المجتمع. كما أنه من المقلق أن يظل الانتعاش الاجتماعي متخلفا حتى عندما تتحسن المؤشرات الاقتصادية.

٢٣ - ومن الإجراءات ذات الأولوية اللازم اتخاذها لحماية الفقراء: توزيع الدخل على الفقراء عن طريق إجراء تحويلات نقدية مباشرة وتشغيل العاطلين في الأشغال العامة المستخدمة لعمالة كثيفة؛ وضمان الإمدادات الغذائية عن طريق التحويلات المباشرة ودعم أسعار المواد الأساسية؛ والحفاظ على رأس المال البشري للفقراء عن طريق وضع برامج في مجال الصحة والتغذية والتعليم؛ وتوفير فرص التدريب، وتقديم المساعدة للبحث عن العمل وتوفير فرص العمل الحر عن طريق دعم خطط القروض الصغيرة[٩].

٢٤ - ويجب أن تراعي هذه البرامج الاحتياجات الخاصة بشتى الفئات الاجتماعية حتى تحقق الأثر المطلوب. وتشير الأدلة إلى أن التدابير الوطنية لتخفيف أثر الأزمة في بلدان شرقي آسيا، من قبيل الأشغال العامة، قد ألحقت حيفا بالمرأة. ففي بعض خطط الأشغال العامة، لم يتم إعمال حق المرأة في العمل والمشاركة إلى جانب الرجل إلا لماما. ولوحظت أنماط سلوك مماثلة في الخطط الأخرى للحفاظ على الدخل[١٠].

---

(٨) المرجع نفسه.

(٩) انظر: World Bank, Global Economic Prospects...

(١٠) انظر: (خلق فرص العمل والحفاظ على الدخل، الأثر الاجتماعي للأزمة في آسيا) World Bank, "Employment generation and Income Maintenance: Social impact of the Asia Crisis" Draft, January 1999. وهي مسودة يمكن الاطلاع عليها عن طريق الإنترنت على العنوان التالي: http://www.worldbank.org/poverty/eacrisis/library/soccimp1p2.htm

٢٥ - ومراعاة للدروس المستفادة خلال الأزمة، شرعت بعض بلدان المنطقة في برنامج للدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أداة للحد من الفقر تمكّن من تحسين القدرة على توليد فرص العمل في القطاع غير النظامي. وعلى سبيل المثال، أنشأت ماليزيا بتمويل من الوكالات الحكومية مؤسسة للقروض الصغيرة، هي "أمانة اختيار ماليزيا" Amanah Ikhtiar Malaysia. ومنذ اندلاع الأزمة، زادت هذه المؤسسة من عدد القروض بحوالي ٢١ في المائة وزاد حجم قروضها بمعدل ٦٧ في المائة[١١].

٢٦ - ولا يكمن سر الأداء الممتاز الذي حققته آسيا في الماضي في مجال التخفيف من حدة الفقر في النمو الاقتصادي وحده. فقد اقترن بالنمو القوي، بل وسبقه توزيع متكافئ نسبيا للدخل، وسياسات للاستثمار في التعليم والخدمات الصحية والتنمية الريفية والنمو المستخدم لعمالة كثيفة. ففي المناطق التي يكون فيها توزيع الدخل أكثر تفاوتا ويكون فيها الاستثمار في رأس المال البشري في حده الأدنى، يستبعد أن يسفر النمو الاقتصادي عن تخفيض كبير في مستويات الفقر. ولما كانت الأزمة الاقتصادية ومحاولة التكيف في أفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية قد أسفرتا عن تفاوت أكبر في الدخل خلال فترة ما بعد الأزمة[١٢] فإن ثمة ما يبرر القلق من أن يتزايد الفقر وعدم المساواة أيضا في أعقاب الأزمة الآسيوية.

٢٧ - وعلى الصعيد الدولي، وبصرف النظر عن الدعم المالي العاجل للبلدان التي أصابتها الأزمة، ركز الانتباه على جوانب القصور في إطار رصد الفقر وجوانب الضعف في قدرات تقييم الأثر لدى المؤسسات الوطنية والدولية. واستنتج اجتماع إقليمي بشأن الأزمة الاقتصادية في شرقي آسيا (بانكوك، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩) (انظر الفقرة ١٢ أعلاه)، ضرورة إيلاء الأولوية لرصد ما ينجم عن الأزمة من آثار لا يمكن محوها، من قبيل سوء التغذية، وفقدان العمل، والانقطاع عن الدراسة وبيع الأراضي وغيرها من الممتلكات؛ وضرورة إيلاء الأولوية لتحديد الفئات الأشد ضعفا في كل بلد، من قبيل الأقليات الإثنية، والمعوقين، والمهاجرين غير القانونيين وعمال القطاع غير النظامي[١٣].

---

(١١) انظر: (مؤسسات التمويل الصغير/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الأثر الاجتماعي للأزمة في شرقي آسيا) World Bank; "Microfinance institutions/small and medium enterprises: social impact of the East Asian Crisis" Draft, January 1999. ويمكن الاطلاع على هذه المسودة عن طريق الإنترنت على العنوان التالي: http://www.worldbank.org/poverty/eacrisis/library/soccimp1p3.htm

(١٢) انظر: World Bank, Global Economic Prospects...

(١٣) استنادا إلى معلومات يمكن الاطلاع عليها عن طريق الإنترنت على العنوان التالي: http://www.worldbank.org/poverty/eacrisis/meeting/group1.htm.

٢٨ - الفقر له أبعاد متعددة ولا يجب تقييمه فقط من حيث مستويات الدخل والثروة دون غيرها، وإنما أيضا من حيث الرفاه الاجتماعي، مقيسا بعدد الملتحقين بالمدارس، ومحو أمية الكبار، والعمر المتوقع، ومعدل وفيات الأطفال، والتمتع بسبل الحصول على المياه المأمونة والخدمات الصحية. ومع أن معظم البلدان قد حققت تحسينات كبيرة في جميع هذه المجالات، فإن عددا منها قد ارتد للوراء، مما يدل على أن إحراز التقدم في التخفيف من وطأة الفقر بعيد عن أن يكون أمرا تلقائيا وأنه يتطلب مزيجا من الإرادة السياسية والاستقرار الاجتماعي والموارد الإضافية. فبينما ازدادت معدلات الالتحاق بالمدارس بالنسبة للبلدان النامية من ٤٦ في المائة إلى ٥٧ في المائة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٥، مثلا، فقد هبطت هذه المعدلات أو ظلت ثابتة في ١٨ من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. وكثير من البلدان التي شهدت تدهورا في الرفاه الاجتماعي قد قلصت من التمويل المقدم إلى الخدمات الاجتماعية بسبب الإصلاح الاقتصادي، أو أصبحت عرضة للصراع المسلح والقلاقل السياسية. وتدل هذه العوامل على أنه لا يمكن حل مشكلة الفقر بالنمو الاقتصادي وحده: ولا بد للحلول المستدامة من أن تأخذ أيضا بعين الاعتبار الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية والعرقية.

٢٩ - وبالرغم من أن غالبية فقراء العالم ما زالوا يعيشون في المناطق الريفية، فقد أذكت التنمية الحضرية السريعة في العالم النامي الوعي بالمشاكل المرتبطة بالفقر في المناطق الحضرية، بما في ذلك تزايد مستويات إسكان الأحياء الفقيرة، والعمالة المفتقرة إلى الحماية والعمالة غير النظامية، وأطفال الشوارع وعمالة الأطفال، والجريمة، وتعاطي المخدرات، والتشرد. ويؤثر فقر المناطق الحضرية في البلدان على جميع مستويات التنمية، ولكن مع اختلاف في طرق التأثير ونطاقه. وتعكف منظمة الأمم المتحدة على الاضطلاع بعدد من المبادرات لمكافحة الفقر في المناطق الحضرية، بالتضافر مع الحكومات المحلية، والمجتمع المدني، والمنظمات الإنمائية الثنائية. وانعقد في رسيفي، البرازيل، وفي فلورنسا، إيطاليا، في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، اجتماعان دوليان رئيسيان بشأن الفقر في المناطق الحضرية تحت رعاية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وعدد من الشركاء الآخرين. وقد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا في دعم تحالف المدن العالمي ضد الفقر، الذي عقد أول اجتماعاته الدولية الرئيسية في ليون في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٣٠ - أما اقتراح البنك الدولي المتعلق بإطار للتنمية الشاملة (انظر الفقرة ١٦ أعلاه)، الذي صدر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، فيتناول الشروط المسبقة لتخفيف وطأة الفقر وللتنمية المستدامة عن طريق مصفوفة من الجهات الفاعلة والتدابير المحددة تتطلب استراتيجيات هيكلية وإنسانية ومادية واستراتيجيات خاصة بقطاعات معينة. ويرى أن هذا الإطار يمثّل إكمالا ضروريا للاعتبارات الاقتصادية الكلية، وهو يولي تأكيدا قويا للمشاركة والشراكة.

الالتزام ٣ - تعزيز العمالة الكاملة

٣١ - لقد انقضت أربعة أعوام على التزام المجتمع الدولي بالترويج لهدف العمالة الكاملة بوصفها من الأولويات الأساسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن حالة العمالة في العالم ما برحت مفزعة، حيث يزيد عدد العمال المتعطلين عن ١٥٠ مليونا تضاف إليهم نسبة ممن يزاولون عمالة ناقصة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة من قوة العمل العالمية البالغ عددها ثلاثة بلايين نسمة[١٤].

٣٢ - وقد حقق عدد من الاقتصادات الأفريقية في الأعوام الأخيرة انتعاشا هشا بعد فترة ممتدة من الركود. بيد أنه في ظل التباطؤ المسقط في نمو الإنتاج في أفريقيا إلى نحو اثنين في المائة في عام ١٩٩٩ - وهو دون مستوى النمو السكاني - فإن هذا الانتعاش المتواضع أصبح مهددا بفعل الأزمات المالية الدولية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، والصراعات الإقليمية. علاوة على ذلك، لم يواكب نمو فرص العمل في أفريقيا عدد الملتحقين الجدد بقوة العمل واستحدثت معظم الوظائف الجديدة في الاقتصاد غير النظامي، الذي يعاني من نقص الإنتاجية والعمالة الناقصة. وعلى الرغم من تحسن الأداء الاقتصادي لأمريكا اللاتينية في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، ظلت معدلات البطالة عالية، مع نمو في نسبة العمالة غير الزراعية في القطاع غير النظامي. وبرغم النمو الاقتصادي المعتدل في الاقتصادات الصناعية، فقد قاربت معدلات البطالة العامة نسبة ٨ في المائة وتجاوزت نسبة ١٠ في المائة في الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فينتظر ألا ينخفض معدل البطالة إلا ببطء شديد حتى نهاية عام ١٩٩٩ إلى حوالي سبعة في المائة، مع ما يزيد على ٣٥ مليونا من الباحثين عن العمل. ولا تزال البطالة المكشوفة عالية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ويتفاقم الموقف في بعض الحالات من جراء تنامي عدد المتسربين من سوق العمل برمته. وختاما، فقد أبرزت الأزمة المالية الآسيوية التي بدأت في تايلند في تموز/يوليه ١٩٩٧ وسرعان ما انتشرت إلى غيرها من البلدان الحديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا وفي شرقيها سرعة تأثر هذه الاقتصادات التي كانت ذات يوم تتسم بدرجة نمو عالية وبعمالة كاملة، حيث تضاعفت معدلات البطالة مرتين بل وثلاث مرات في غضون أشهر قليلة. ومن ثم، فبينما يظل إيجاد فرص العمل إحدى الأولويات الرفيعة لدى البلدان في جميع أنحاء العالم، ما زال يتعين عمل الكثير لوضع هذه السياسات موضع التطبيق.

---

(١٤) انظر منظمة العمل الدولية، تقرير حالة العمل في العالم ١٩٩٨-١٩٩٩، الأهلية للعمل في الاقتصاد العالمي: أهمية التدريب (World Employment Report 1998-1999, Employability in the Global Economy: How Training Matters). (جنيف، ١٩٩٨)؛ وإيدي لي، الأزمة المالية الآسيوية (The Asian Financial Crisis) (جنيف، منظمة العمل الدولية، ١٩٩٨).

٣٣ - وسوف يستمر عدد من الاجتماعات الدولية الرئيسية في تأكيد ما للعمالة من أهمية محورية للسياسات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي. وقام مؤتمر وزراء العمل لمجموعة البلدان الصناعية الكبرى الثمانية، لدى انعقاده في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير ١٩٩٩، بالنظر في موضوع "سياسات العمل في ظروف اقتصاد عالمي سريع التغير". واتفق الوزراء على وجوب أن يتم النمو الاقتصادي العالمي في ظل أوضاع تتسم بالعدالة الاجتماعية ودعوا إلى الاحترام العالمي لمعايير العمل الأساسية. ودعا المؤتمر إلى الأخذ باستراتيجيات تدعم الأهلية للعمل، وتروج لتنظيم المشاريع، وتعزز قابلية التكيف لدى كل من العمال والمؤسسات، وتكفل للرجل والمرأة التكافؤ في فرص المشاركة في عالم العمل. وتتطلب هذه الاستراتيجيات تكامل سياسات العمالة على الصعيدين الوطني والدولي. وأدرك الوزراء أيضا ضرورة الاستفادة على وجه أفضل من المنظمات الدولية في المساعدة على إنشاء مؤسسات أسواق العمل وشبكات الأمان القوية اللازمة لتعزيز النمو والعمالة والتماسك الاجتماعي.

٣٤ - وبالمثل، قام رؤساء دول وحكومات مجموعة الخمسة عشر، لدى انعقاد مؤتمر قمتهم التاسع في جامايكا في شباط/فبراير ١٩٩٩، بتوجيه الدعوة إلى منظمة العمل الدولية للبدء في استراتيجية عمالة شاملة على المستوى الوزاري في وقت لاحق من عام ١٩٩٩. وقرروا كذلك التآزر مع جميع الشركاء الاجتماعيين في إطار منظمة العمل الدولية الثلاثي الأطراف تحقيقا لهذا الهدف. ومن شأن استراتيجية للعمالة، مشتملة على الحق في العمل، أن تعزز الاحترام لاتفاقيات منظمة العمل الدولية الرئيسية والمتعلقة بحقوق العمال والمعترف بها دوليا.

٣٥ - وستعقد منظمة العمل الدولية منتدى المشاريع الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وسوف يجمع هذا المنتدى بين ممثلين من منظمات أرباب العمل والعمال لدراسة السوق المتغيرة، والاستراتيجيات التنافسية للموارد البشرية، والجنسية الاعتبارية والمبادرات الاجتماعية، واستغلال ما تتمتع به المشاريع الصغيرة من إمكانات للعمالة. ويمكن أن يتوقع لهذا المنتدى، لاتساع قاعدة المشاركة فيه من جانب الجهات الاقتصادية الفاعلة من القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني، أن يقدم مدخلات إلى متابعة مؤتمر القمة في مجالات توليد فرص العمل، والمبادرات الاجتماعية ومدونات قواعد السلوك للقطاع الخاص.

٣٦ - وقد نظمت منظمة العمل الدولية فيما بين كانون الثاني/يناير وآذار/ مارس ١٩٩٩ مجموعة من أربعة مشاورات إقليمية (آسيا، وأوروبا الوسطى والشرقية، وأوروبا الغربية، وأفريقيا) بشأن متابعة مؤتمر القمة، ومن المقرر عقد مشاورة خامسة للمنطقة العربية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. واضطلعت هذه المشاورات، التي تضم شركاء اجتماعيين ومراقبين من المؤسسات المالية الدولية، بتجميع النتائج واستخلاص الدروس المستفادة من مجموعة استعراضات لسياسات العمالة القطرية. ويقصد باستعراضات العمالة القطرية مساعدة البلدان في إضفاء الموضوعية على ما التزمت به بشأن العمالة في مؤتمر القمة وذلك من خلال اختيار ملائم للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ومن خلال إقامة المؤسسات الاجتماعية المتسمة بالكفاءة والإطار القانوني اللازم. وقد تركزت المناقشة على الدور الذي تؤديه المشاريع في إيجاد فرص العمل، والاستثمار في تنمية الموارد البشرية ومهارات القوة العاملة بغية تعزيز الأهلية للتوظف، وسياسة التوظيف

والعدل بين الجنسين، وإصلاح السياسات والمؤسسات للترويج للعمالة الكاملة والحماية الاجتماعية داخل إطار العولمة. وسوف تصب هذه الاجتماعات الإقليمية في مشاورة دولية عن متابعة مؤتمر القمة، من المقرر عقدها في جنيف في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٣٧ - وقد أصبحت البطالة في صفوف الشباب من الشواغل الأساسية للسياسات بالنسبة للبلدان من مستويات التنمية كافة، فهي تسلم الآن بأنها ليست مشكلة انتقالية. ومن المحتمل أن تترتب على الفترات الممتدة من الانقطاع عن العمل في بداية حياة البالغين عواقب سالبة لكل من الفرد والمجتمع بصفة عامة. وترتبط البطالة بين الشباب أيضا ارتباطا وثيقا بالجريمة وتعاطي المخدرات والقلاقل الاجتماعية. وقد اتخذ مؤتمر العمل الدولي لعام ١٩٩٨ قرارا بشأن عمالة الشباب يدعو فيه إلى استراتيجية دولية لعمالة الشباب، وإعداد قاعدة بيانات عن توظيف الشباب، ونشر معلومات عن أفضل الممارسات المتعلقة بمبادرات العمالة للشباب وأبحاث عنها. ونظمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤتمرا في موضوع "إعداد الشباب للقرن الحادي والعشرين: دروس من الماضي بشأن السياسات" (واشنطن العاصمة، شباط/فبراير ١٩٩٩). وتناول الاجتماع المشاكل التي يواجهها الشباب لدى التحاقهم بسوق العمل، واستعرض السياسات الراهنة الرامية إلى مساعدتهم في الحصول على عمل والاحتفاظ به.

٣٨ - ويركز تقرير حالة العمل في العالم ١٩٩٨-١٩٩٩ لمنظمة العمل الدولية على التدريب والأهلية للعمل في الاقتصاد العالمي. وينادي التقرير بأن القدرة على التنافس في الاقتصاد العالمي تتطلب استثمارات في القطاعات المتسمة بارتفاع القيمة المضافة وكثافة المعارف، وحاجة مساوية إلى الاستثمار في التعليم وفي مهارات القوة العاملة. ويلزم اتخاذ تدابير خاصة لزيادة قابلية الفئات الضعيفة للعمل، بما فيها الشباب، والمتعطلون عن العمل لآماد طويلة، وكبار السن من العمال المشردين، والعمال المصابون بإعاقات.

٣٩ - واستمرار الاقتصاد غير النظامي في النمو بكثير من البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية وحتى في البلدان الصناعية يتطلب أيضا سياسات جديدة - في التدريب والائتمان والدعم المؤسسي - بغية زيادة الإنتاجية والدخول والحماية الاجتماعية في هذا القطاع. إذ بينما يمكن النظر إلى القطاع غير النظامي على أنه يوفر فرص عمالة بديلة غير متاحة في القطاع النظامي، أي بمثابة رب عمل الملاذ الأخير، إلا أنه كثيرا ما يتسم بانخفاض الإنتاجية والأجور وبأوضاع العمل الاستغلالية. وقد أبرزت الأزمة المالية الأخيرة في بلدان آسيوية، مثل تايلند وإندونيسيا، قدرة القطاع غير النظامي المحدودة على توفير العمل المنتج للعمال المستغنى عنهم بقصد التقشف والملتحقين الجدد بسوق العمل، بعد أن كان يعتبر بمثابة شبكة أمان اجتماعي تقليدية. ويساور القلق بصورة متزايدة نقابات العمال، والحكومات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني بسبب تنامي أشكال العمالة غير النظامية، وهي تشترك معا في المساعدة على تنظيم عمال القطاع غير النظامي وإيجاد بيئة تنظيمية أكثر دعما لهم بغية تحسين دخولهم وأوضاعهم في العمل. ويلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات لمساعدة منظمات القطاع غير النظامي الناشئة في الوصول إلى هياكل الدعم القائمة، والنهوض بمستوى الحماية الاجتماعية لأعضائها، وزيادة الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأعمال التجارية الجديدة. والواقع أنه يلزم إصلاح البيئة القانونية والتنظيمية التي يخضع لها القطاع

غير الرسمي برمتها بهدف الاعتراف بالعمل الحر والقطاع الخاص الصغير غير الرسمي، وإدماجهما في الأنشطة الرئيسية، بل وتعزيزهما.

٤٠ - وتتسم الأعمال التي يقوم بها مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا بأهمية وثيقة في هذا الصدد، إذ يحاول أن يعطي القطاع غير النظامي أسبقية في برنامج سياسات الحكومات الأفريقية. وفي عام ١٩٩٧، قامت فرقة عمل دولية متنوعة المشارب معنية بالقطاع غير النظامي أنشأها مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا بصياغة واعتماد برنامج خاص لدعم القطاع غير النظامي في أفريقيا. وعقد مكتب المنسق الخاص مؤخرا، بالاشتراك مع برنامج عمل للحد من الفقر عن طريق تعزيز القطاع غير النظامي والعمالة غير النظامية، اجتماعا للخبراء في بانجول في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ للتوصل إلى استراتيجيات للنهوض بالإنتاجية والقدرة على المنافسة في القطاع غير النظامي في أفريقيا. واستخلصت بصفة خاصة دروس مستفادة من آسيا لها صلة بإصلاح السياسات وبطرق ملموسة لدعم وحدات القطاع غير النظامي.

٤١ - وقد تقبَّل عدد من البلدان على جميع مستويات التنمية برامج الأشغال العامة أو المجتمعية بوصفها شبكة أمان اجتماعي للعمال المستغنى عنهم بسبب التقشف أو المشردين في أعقاب الأزمات المالية أو الإصلاح الاقتصادي أو الكوارث التي من صنع الإنسان أو الكوارث الطبيعية. وبينما يكون التركيز في كثير من الأحيان على إيجاد فرص عمل للحالات الطارئة، فقد أتاحت هذه البرامج الفرصة لتحويل شبكات الأمان إلى منطلقات لتحقيق التنمية المستدامة. ولأجل ذلك، يتعيَّن عليها تشجيع الهياكل الأساسية المتسمة بفعالية التكلفة وجودة النوعية، وإعطاء دور للشراكات القائمة بين القطاعين الخاص والعام، وتوفير التدريب الإداري والتقني لتعزيز الإنتاجية وظروف العمل السليمة.

الالتزام ٤ - تشجيع الاندماج الاجتماعي

٤٢ - اتخذت بلدان عديدة، على النحو المبين في الوثيقة E/CN.5/1999/4، بعد انعقاد مؤتمر القمة، خطوات لتشجيع الاندماج الاجتماعي وتعزيزه. والاندماج الاجتماعي، بحكم طبيعته، مسعى طويل الأجل. فالأنشطة التنفيذية الوطنية في هذا المجال عملية مستمرة عادة ما تركز على ترجمة الالتزامات الدستورية أو السياسية المعتمدة مؤخرا بتحقيق الإنصاف والمساواة في الفرص إلى قوانين وأنظمة وبرامج داعمة محددة وحملات التثقيف والتوعية وغير ذلك من الإجراءات. ففي أعقاب الأزمة المالية، أولي اهتمام متزايد لإنشاء آليات بوسعها أن تحول دون حدوث الاختلال والهميش الاجتماعيين الناجمين عن الصدمات الاقتصادية، ولا سيما عن طريق وضع مخططات شبكات الأمان التي تستجيب بشكل أفضل للظروف الاقتصادية السلبية.

٤٣ - لكن في إطار منظور كوبنهاغن الذي يفيد بأن الهدف من الاندماج الاجتماعي هو إقامة مجتمع للجميع يؤدي فيه كل فرد، بما له من حقوق وما عليه من مسؤوليات، دورا نشطا، حدث تحول في الأفكار

في هذا المجال بخصوص مسألة الخدمات الاجتماعية انعكس في الدورة السابعة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية. ويبين هذا التحول النموذجي الانتقال من نهج "شبكة الأمان" إلى نهج "المنطلق" أي الانتقال من نظام يقتصر على تقديم المساعدة للناس المحتاجين إلى نهج يسعى إلى تمكين الناس. وهذا هو الإطار الذي ينبغي أن يوضع ضمنه تصور لأنشطة وبرامج الاندماج الاجتماعي وتقاس به فعاليتها. وفي هذا المنحى، تفيد الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين بأن الأهداف الرئيسية للخدمات الاجتماعية تشمل الإسهام في تحقيق قدر أكبر من الإنصاف والمساواة في الفرص لكل فرد من أفراد المجتمع وتيسير ذلك من أجل تشجيع تعزيز التماسك الاجتماعي وتفادي الاستبعاد من المجتمع. وبناء على ذلك فإن الخدمات الاجتماعية وجميع الإجراءات الأخرى الرامية إلى النهوض بالاندماج الاجتماعي، مهمة ومفيدة للمجتمع ككل وليس فحسب للأشخاص الذين يجنون منها فائدة مباشرة أو قابلة للتحديد. وهكذا يسعى المجتمع، على سبيل المثال، إلى توفير التعليم والصحة للأطفال خدمة لمصالحه ومصالحهم.

٤٤ - وهناك اعتراف واسع النطاق، على الصعيدين الوطني والدولي بأن وجود مؤسسات متينة وشفافة شرط لا غنى عنه لخلق مجتمع اندماجي يقوم على سيادة القانون واحترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتنوع الثقافي والديني والعدالة الاجتماعية والمشاركة الديمقراطية، ويأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة والمحرومة. كما أن إقامة مؤسسات اجتماعية وسياسية وقانونية فعالة تحظى باحترام الجميع وتخدم جميع أفراد المجتمع على قدم المساواة وبإنصاف لا يُشكل فحسب عنصرا أساسيا لبناء مجتمع جد متكامل، وإنما أيضا مكانا وقناة للاتصال بالنسبة لشتى الفئات ذات المصالح المختلفة، وذلك من أجل تفادي النزاعات وتحقيق الاحترام المتبادل والانسجام. وتؤدي المؤسسات دورا حاسما في إعادة توزيع بعض الفوائد المتأتية من النمو الاقتصادي وهي العملية التي تضطلع بها جميع المجتمعات بغرض تحقيق قدر أكبر من التماسك والإنصاف داخل المجتمع.

٤٥ - ونظرا للتحولات الديمغرافية وتزايد نسبة المسنين في الهيكل السكاني للكثير من البلدان، اكتست مسألة الحفاظ على التماسك بين الأجيال مزيدا من الأهمية. وتسعى بعض البلدان جاهدة، من خلال إدخال تغييرات تدريجية على نظم المعاشات التقاعدية وبرامج الرعاية، إلى توفير إطار من شأنه أن يخفف عن المجتمع بصفة عامة حدة التكيف مع الواقع الديمغرافي الجديد. وفي حالات أخرى، اتخذت تدابير لرفع العراقيل أمام عمالة الشباب، ووضعت مخططات لتقاسم فرص العمل وغير ذلك من الترتيبات الخاصة بالعمل الرامية إلى زيادة مرونة سوق العمل وتوسيع نطاق الخيارات في مجال العمالة، وذلك في محاولة للتقليل، إلى الحد الأدنى، من أعداد الناس الذين يتعرضون للتهميش. وتختلف فعالية هذه التدابير من بلد إلى آخر من حيث مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالاندماج والإنصاف داخل المجتمع. ففي بعض الحالات تزايدت الفوارق في المكتسبات/الأجور ومن ثم تفاقم التفاوت في إيرادات الأسر المعيشية بينما ظلت معدلات البطالة في مستويات مرتفعة بشكل لم يسبق له مثيل. ونتيجة لذلك برزت الحاجة إلى تطوير آليات سوق العمل باستمرار كيما تظل أداة فعالة لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

٤٦ - وأولت الاجتماعات العديدة التي انعقدت مؤخرا في الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات الدولية اهتماما خاصا للجانب الاجتماعي من العولمة، بما في ذلك ما يترتب على البلدان والأفراد من تهميش فعلي أو محتمل. واعترف البنك الدولي بالحاجة إلى إعطاء أولوية أعلى لمكافحة عدم المساواة والحيف والاستبعاد من المجتمع في سياق العولمة باعتبار ذلك من أهم التحديات التي تطرحها التنمية في عصرنا. وعلى نفس المنوال، لاحظ رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في التقرير الأخير الذي صدر في عام ١٩٩٨ عن التعاون الإنمائي، أن العولمة التي تؤدي إلى تهميش عدد كبير من الأشخاص ومناطق بأكملها من العالم، بما في ذلك مناطق تشهد أسرع نمو سكاني، تنطوي على خطر يثير القلق بالفعل وهو تفاقم التفاوت في الثروات والإيرادات فيما بين البلدان وداخلها وعرقلة الكفاح ضد الفقر[١٥]. وتؤدي هذه التطورات إلى تعقيدات جديدة تجعل رسم السياسات المناسبة صعب المنال دون أن تقلل من الطابع الملح للمهمة ذاتها.

الالتزام ٥ - تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل

٤٧ - بالنظر إلى الدور المركزي الذي يؤديه البعد القائم على نوع الجنس في التنمية، فإن الاستعراض المنهجي للإنجازات التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين بخصوص كل واحد من الالتزامات المنصوص عليها في إعلان كوبنهاغن سوف يسهم في قطع أشواط في سبيل تحقيق هدف المساواة بين الجنسين.

٤٨ - وصار يعترف الآن بأن تقويم حالات اللامساواة بين الجنسين سوف يقتضي اعتماد نهج مفاهيمية وعملية جديدة تماما من أجل إدراج المساواة بين الجنسين في صياغة وتنفيذ المشاريع والبرامج. ومن التغييرات المؤسسية الكبرى التي يتعين حدوثها في المجتمع لتحقيق المساواة بين الجنسين في نهاية المطاف اتاحة فرص حصول جميع الفتيات على التعليم. وبالنظر إلى أهمية البعد القائم على نوع الجنس لظاهرة الفقر، لن يتسنى التخفيف من حدة الفقر أو تحقيق التنمية البشرية دون رسم سياسات على أعلى المستويات الحكومية تراعي الفوارق بين الجنسين.

---

(١٥) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التعاون الإنمائي: Efforts and Policies of the Members of the Development Assistance Committee. (OECD. Paris, 1999) (الجهود التي يبذلها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية والسياسات التي يرسمونها).

٤٩ - وأكدت لجنة التنمية الاجتماعية ثانية، خلال دورتها السابعة والثلاثين لدى النظر في موضوع توفير الخدمات الاجتماعية للجميع، على أن القضاء على التمييز ضد المرأة وتمكينها وكفالة مشاركتها مشاركة كاملة في جميع ميادين الحياة وعلى كل المستويات، ينبغي أن يشكل هدفا ذا أولوية على الصعيدين الوطني والدولي وعنصرا متأصلا في التنمية الاجتماعية. كما اتفق أعضاؤها على أن الخدمات الاجتماعية ينبغي أن تراعي الفوارق بين الجنسين وتصمم بحيث تأخذ في الحسبان الاحتياجات المحددة للفتيات والنساء وتلبيها. وينبغي أن تُشرك الأجهزة العامة والمنظمات غير الحكومية المرأة في جميع مراحل وضع القرارات بشأن التخطيط والإدارة وتوفير الخدمات الاجتماعية. وكثيرا ما تتحمل المرأة، ولا سيما في البلدان النامية، الآثار السلبية لانعدام الخدمات الاجتماعية ومسؤولية العواقب الناجمة عن ذلك. وينبغي أن تراعي السياسات ما تدلي به المرأة من إسهامات وتوفر لها الدعم في أداء دورها.

٥٠ - وهناك أدلة كثيرة على أن أسباب الفقر وتجاربه تختلف حسب المرأة والرجل. وتتحمل المرأة أعباء ثقيلة فيما يتعلق بالمسؤوليات المتصلة بالغذاء والتغذية أو وفيات الرضع أو التعليم أو تربية الأطفال. ومن ثم يتعين إيجاد سبل لتمكين المرأة على جميع مستويات الحكومة والمجتمع المدني، من أجل إدماج منظور المرأة، بشكل فعال، في صياغة وتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج الإنمائية. وفي بعض بلدان جنوب آسيا وأوروبا بذلت الجهود لإدخال تغييرات مؤسسية بغرض إسماع صوت المرأة. ففي بنغلاديش على سبيل المثال. تشكل النساء نسبة ١٠ في المائة من البرلمانيين المعينين. وفي الهند، هناك في الوقت الراهن اتجاه نحو فرض حصة للنساء ضمن أعضاء البرلمان بنسبة ٣٠ في المائة. وتفرض بلدان الشمال الأوروبي حصة ٤٠/٦٠ في المائة للجنسين، وتقضي بألا يمنح أي حزب نسبة أقل من ٤٠ في المائة من المقاعد لأي من الجنسين.

٥١ - وبحثت اللجنة المعنية بمركز المرأة، في دورتها الثالثة والأربعين، على سبيل الأولوية الحاجة إلى تحسين الأحوال الصحية للمرأة وتعزيز الآليات المؤسسية من أجل النهوض بالمساواة والإنصاف بين المرأة والرجل. وأعادت اللجنة، التأكيد في الاستنتاجات المتفق عليها، على أمور منها أن تعميم الحصول على رعاية صحية جيدة وشاملة وميسرة، بما في ذلك الرعاية في مجال الصحة الإنجابية والجنسية للمرأة طوال حياتها، يشكل متطلبا أساسيا من متطلبات تنفيذ منهاج عمل بيجين. وحيث أن انتشار الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يشكل مصدر قلق كبير للبشرية في العالم، فإن المجتمع الدولي والمجتمعات الوطنية مدعوان إلى دعم أنشطة التثقيف والدعوة العامة وتأمين الالتزام السياسي على أعلى المستويات. وينبغي الاهتمام، على سبيل الأولوية، بهدف الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإجراء البحوث بشأنها ورعاية المصابين بها ومعالجتهم. كما أكدت اللجنة على أن إحداث أثر كبير في مجال تحسين الأوضاع الصحية للمرأة يقتضي بذل جهود جبارة من أجل تضييق الفجوة بين الالتزام والتنفيذ ورسم سياسات تشجع على الاستثمار في ميدان صحة المرأة وتكثيف الجهود لتحقيق الأهداف المحددة في منهاج عمل بيجين.

٥٢ - وبخصوص الآلية المؤسسية للنهوض بالمرأة، سلمت اللجنة بأن إدراج منظور نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية يشكل أداة لرسم السياسات، بشكل فعال، على جميع المستويات ولا يمثل بديلا للسياسات والبرامج الهادفة الخاصة بالمرأة. ودعيت الحكومات إلى الدخول في التزامات سياسية قوية على أعلى المستويات الحكومية الممكنة من أجل تعزيز الأجهزة الوطنية، بما في ذلك رصد الموارد المالية والبشرية الضرورية.

٥٣ - وأنشأت بلدان عديدة آليات رصد تعني بمتابعة التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين. ويشكل وضع مؤشرات فعالة للمساواة بين الجنسين تحديا كبيرا لهذه البلدان. وينبغي أن تبين هذه المؤشرات الحقائق والاتجاهات بطريقة موضوعية وتحليلية كي تستعين بها البلدان في إعداد وتنفيذ مشاريع وبرامج من شأنها أن تدمج منظور نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية بأكبر قدر ممكن من الإنصاف.

٥٤ - وفي ميدان العمالة عقدت شبكة "المرأة في العمالة غير النظامية: العولمة والتنظيم"، وهي شبكة دولية تتكون من المنظمات النسوية والأكاديميات والعاملات في مجال التنمية، اجتماعها الأول في أوتاوا من ١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وتقدم الشبكة الدعم من أجل تحسين تنظيم النساء العاملات في القطاع غير النظامي من الاقتصاد وزيادة إيراداتهن وتوفير الحماية الاجتماعية لهن في جميع أرجاء العالم. وتناول الاجتماع مسائل من قبيل السياسات الحضرية للقطاع غير النظامي والأسواق العالمية والعاملات في المنزل وإحصاءات القطاع غير النظامي والتأمين الاجتماعي.

الالتزام ٦ - الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية

٥٥ - في عام ١٩٩٨، أيدت جمعية الصحة العالمية السياسة الصحية العالمية الجديدة "الصحة للجميع في القرن ٢١" التي تشكل استمرارا لمبادرة "الصحة للجميع"، وترمي إلى رفع التحديات الكبرى في مجال الصحة خلال العقود المقبلة. وشارك في هذه المبادرة التي اتخذتها منظمة الصحة العالمية، بالتشاور مع جميع شركاتها الوطنيين والدوليين، البلدان الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة وأوساط الأكاديميين والباحثين وطائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية. وتعترف المبادرة بمساهمة الصحة في التنمية، وتعكس أيضا نتائج المؤتمرات الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة بما فيها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتشمل الأهداف المتوخاة من المبادرة رفع متوسط العمر وتحسين نوعية الحياة للجميع؛ وتحقيق الإنصاف في مجال الصحة فيما بين البلدان وداخلها؛ وتمكين الجميع من الوصول إلى النظم والخدمات الصحية المستدامة. وتسعى إلى زيادة الدعم لترسيخ قيم رئيسية أربع هي حقوق الإنسان والإنصاف والأخلاق ومراعاة الفوارق بين الجنسين.

٥٦ - وحددت الأهداف الصحية العالمية المحددة زمنيا المتعلقة بالإنصاف في الميدان الصحي؛ والبقاء على قيد الحياة (معدلات وفيات الأمهات لدى الوضع، معدلات وفيات الأطفال)؛ واستئصال بعض الأمراض والقضاء عليها؛ ووضع حد لتصاعد الاتجاهات العالمية للأوبئة الرئيسية؛ وتحسين فرص الوصول إلى المياه

والتصحاح والغذاء والمأوى؛ ووضع سياسات وطنية في مجال مبادرة "الصحة للجميع" وتنفيذها؛ وتحسين فرص الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية الشاملة؛ وتنفيذ النظم العالمية والوطنية للمراقبة؛ وتعزيز نظم المعلومات في الميدان الصحي؛ ودعم البحوث في الميدان الصحي. كما يجري التفكير في وضع أهداف إقليمية ووطنية داخل إطار السياسة العالمية. وتشتمل الأهداف المختارة على الرفاه الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر؛ والتنمية الاجتماعية بما فيها التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين؛ وإدامة البيئة. ومن أجل تنفيذ أهداف المبادرة، ستتخذ إجراءات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية[١٦].

٥٧ - ومن بين الشواغل الصحية الرئيسية، يتوقع أن يكون التدخين أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الأمراض التي سينوء القرن القادم بحملها. ووفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية، تحدث حاليا ٣,٥ مليون حالة وفاة في السنة نتيجة لأمراض ذات صلة بالتدخين، ويتوقع أن تزيد لتبلغ زهاء ١٠ ملايين بحلول عام ٢٠٢٠. ونسبة ٧٠ في المائة من تلك الوفيات سوف تحصل في البلدان النامية. وأقامت منظمة الصحة العالمية مشروعا، دعي بمبادرة التحرر من التدخين، لتنسيق رد فعل استراتيجي عالمي على التدخين بوصفه مسألة صحية هامة. وتكمن المهمة الطويلة الأجل لمكافحة التدخين عالميا في خفض انتشار التدخين واستهلاك التبغ في البلدان كافة. وتعمل منظمة الصحة العالمية مع البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من الشركاء من أجل تعزيز سياسات المكافحة وفرض الضرائب والشروع في فرض حظر على الإعلانات الدعائية في هذا المجال. وفي مطلع عام ١٩٩٩ كشف المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، عن مشروع شراكة جديد مناهض للتدخين في المنطقة الأوروبية مع ثلاث شركات صيدلة كبيرة. وهذا المشروع مفتوح بابه أمام الشركاء من القطاع الخاص والقطاع غير التجاري والقطاع العام على السواء.

٥٨ - وإن الحقائق التي تم التوصل إليها مؤخرا بشأن النمط غير المتسق للغاية الذي يسم البحوث الصحية في العالم أدت إلى التأكيد على ضرورة صوغ شراكات أفضل بين المنظمات الدولية والقطاع الخاص في ميدان الصحة. ووفقا للمنتدى العالمي للبحوث الصحية الذي يقع مقره في جنيف، ما تقل نسبته عن ١٠ في المائة من مبلغ ٥٦ بليون دولار المخصص سنويا للبحوث الطبية في العالم يستهدف المشاكل الصحية التي يعاني منها ما نسبته ٩٠ في المائة من سكان العالم[١٧]. فعلى سبيل المثال في الوقت الذي

---

(١٦) انظر منظمة الصحة العالمية، محاضر جلسات جمعية الصحة العالمية الحادية والخمسين، أيار/ مايو ١٩٩٨.

(١٧) انظر التقرير ٩٠/١٠ المتعلق بالبحوث الصحية ١٩٩٩ (جنيف، المنتدى العالمي للبحوث الصحية، جنيف، ١٩٩٩).

تربو فيه نسبة ذات الرئة والإسهال والسل والملاريا على ٢٠ في المائة من الأمراض التي ينوء العالم بحملها، فإنها تتلقى ما يقل عن نسبة واحد في المائة من الموارد المخصصة للبحوث الصحية[١٨]. وإن ضعف احتمالات الربح التجاري من تطوير بعض الأدوية، التي يشتد عليها الطلب في العديد من البلدان المنخفضة الدخل (الأدوية المضادة للملاريا، على سبيل المثال) يشكل عقبة أمام البحوث التي تمولها شركات الأدوية التي تقع معظم مراكزها في البلدان المتقدمة النمو. وحينما يشهد السوق فشلا واضحا، لا تعود الشراكات في البحوث التي تشتمل على التمويل في مختلف المصادر مستحسنة فحسب بل تصبح ضرورية. وتمثل هذه الشراكات خطوة ملموسة على درب تحقيق الأهداف الرئيسية التي حددها المجتمع الدولي، أي استئصال الأمراض الرئيسية التي تمثل مشاكل صحية عالمية والقضاء عليها ومكافحتها، وفقا للفقرة ٢١-٦ من جدول أعمال القرن ٢١، وخفض حالات الوفيات والاعتلال الناجمة عن الملاريا بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المائة مقارنة بمستويات عام ١٩٩٥ في نسبة لا تقل عن ٧٥ في المائة من البلدان المصابة بهذا المرض، بحسبما ذكره مجددا برنامج عمل كوبنهاغن.

٥٩ - وبإقرارها بأن الخطط والاجراءات الحالية لا تكفي لمكافحة انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، سيما في أفريقيا، أقامت أمانة برنامج الأمم المتحدة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وشركاؤها في الرعاية (اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي) في مطلع عام ١٩٩٩ الشراكة الدولية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا. ويرمي هدف الشراكة النهائي إلى تعبئة الحكومات والمجتمعات المدنية بصورة عاجلة لتغير وجهة السياسات الوطنية والدولية نحو معالجة هذا الوباء المتطور في منطقة أفريقيا والآثار العديدة التي يستتبعها. وتتضمن الإجراءات الأساسية تثقيف الشباب وتعبئتهم، وتقديم المشورة طوعا والاختبار، ووضع معايير مشتركة في الرعاية ومعالجة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتزويد الأسر التي تضم أيتاما بخدمات خاصة.

٦٠ - وتترك أزمة شرق آسيا عميق الأثر في مجال التعليم. إذ تنزع الأسر إلى سحب أطفالها من المدارس بفعل تدني دخلها وعجزها عن دفع الرسوم المدرسية. ويلاحظ حدوث انخفاض في معدلات التسجيل وارتفاع في معدلات التسرب. ويتضح من دراسة استقصائية أولية أجريت في اندونيسيا أن التسجيل العام في المرحلة المتوسطة قد انخفض بنسبة ٢,٣ في المائة في عام ١٩٩٨/١٩٩٩، وبنسبة أعلى من ذلك بكثير في المناطق الريفية إذ بلغت ٦,٢ في المائة. وشهد تسجيل الفتيات في الصف الأول من المرحلة المتوسطة في جاكرتا تدنيا حتى يربو على ذلك (تبلغ نسبته ١٩ في المائة). وزادت الحكومة النفقات على التعليم الأساسي زيادة حادة في وقت الأزمة الاقتصادية هذا. وارتفعت ميزانية التعليم الأساسي لعام ١٩٨٩/١٩٩٩ بقيمة فعلية نسبتها ٥٥ في المائة. ولتأمين الزيادة للتعليم الأساسي، خفضت الاعتمادات

---

(١٨) المرجع نفسه.

المخصصة لقطاعات التعليم الفرعية الأخرى. وشنت الحكومة حملة وطنية تكلفتها ٣٩٠ مليون دولار دعيت "ابق في المدرسة" من أجل توفير منح مدرسية لزهاء ٢,٥ مليون من طلاب المرحلة المتوسطة الأكثر فقرا. وفي تايلند، أظهرت دراسة خاصة أجرتها اليونيسيف أن عدد المنتظمين بالدراسة قد هبط. وقسم كبير من المتسربين يتركون النظام في مرحلة الانتقال إلى مستويات دراسية أعلى[١٩]. وتمت مضاعفة القروض الدراسية التي تحظى بإعانات مرتفعة ويجري توفير منح دراسية إضافية. وإضافة إلى ذلك، تسمح المدارس الحكومية للطلاب بمتابعة دراستهم بدون دفع رسوم. وفي الفلبين، تعاظم التشديد على زيادة حصص التمويل الحكومي في التعليم، وتحسين جودة التعليم.

٦١ - واعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السابعة والثلاثين مجموعة من الاستنتاجات المتفق عليها في مجال الخدمات الاجتماعية للجميع. وذكرت من جديد الأهداف المحددة زمنيا التي وضعها مؤتمر القمة المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥، وتحقيق تقدم في مجالي وفيات الرضع والأطفال والأمهات لدى الوضع ومتوسط العمر المتوقع. ووافقت اللجنة على أن الوفاء بهذه الالتزامات يستلزم إدخال تحسين ذي شأن على إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، وتقديمها، وجودتها وتمويلها، وأوصت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية بترسيخ تلك الالتزامات عن طريق النظر في وضع الاستراتيجيات الوطنية والسياسات الدولية الداعمة اللازمة للوفاء بها.

٦٢ - ويستمر تقييم التقدم الذي أحرز في التسعينات في مجال التعليم الأساسي. ومنذ بدء "تقييم توفير التعليم للجميع عام ٢٠٠٠" العام الماضي، أنشئت في سائر المناطق أفرقة لتنظيم أنشطة للتقييم الإقليمي والتعبئة لهذه العملية ومساعدتها على المستوى القطري. وحاليا، يبلغ عدد البلدان التي بدأت تقييماتها الوطنية زهاء ٥٠ بلدا. كما سيشتمل استعراض التعليم الأساسي في العالم أجمع على دراسات مواضيعية حول المسائل التعليمية التي تثير اهتماما عالميا ودراسات لحالات تتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة والإنجاز التعليمي لدى الشباب والراشدين. ومن المزمع إجراء دراسات استقصائية لأوضاع التعليم والتعلم في المدارس الابتدائية في البلدان النامية[٢٠].

٦٣ - عقد في مقر اليونيسكو في باريس يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ اجتماع مشترك بين الوكالات مخصص للتعليم الأساسي والتنمية الاجتماعية. ووفر الاجتماع فرصة أمام تبادل الآراء والمعلومات المتعلقة بتقييم عام ٢٠٠٠ للتعليم الأساسي واستعراض نتائج مؤتمر القمة، وتحديد مجالات التعاون والتكاتف في المستقبل. وسترفع اليونيسكو تقريرا عن التقييم إلى اللجنة في دورتها الثانية عام ٢٠٠٠، يقيم التقدم المحرز في مضمار التعليم ويكون مفيدا أيضا في تحديد المزيد من الإجراءات الدولية في سبيل دعم الأهداف.

---

(١٩) انظر البنك الدولي، الرصد الاجتماعي في تايلند: التحدي الذي يواجهه الإصلاح الاجتماعي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

(٢٠) انظر اليونيسكو، التعليم للجميع عام ٢٠٠٠، رقم ٣٤، كانون الثاني/يناير - آذار/ مارس ١٩٩٩.

الالتزام ٧ - تسريع خطى التنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا

٦٤ - وعلى الرغم من تحسن الأداء الاقتصادي في عدد من البلدان الأفريقية على مدى السنوات القليلة الماضية، إلا أن بلدانا عديدة في المنطقة تأثرت بالهزات الخارجية والداخلية التي منعت النمو على نحو خطير. وتشتمل العوامل الخارجية على أزمة شرق آسيا. وآثار النينيو في شرقي أفريقيا، وأسعار المواد الاستهلاكية الزهيدة وارتفاع الديون، في الوقت الذي ما زالت فيه حالات عدم الاستقرار السياسي، والفساد وانبعاث النزاعات في عدة بلدان تشكل تهديدا كبيرا للنمو الاقتصادي المستمر والتقدم في المنطقة. ووفقا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لم يتحقق بصورة عامة أي توازن بين زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية منذ مؤتمر القمة وبين انتعاش النفقات أو الجودة في القطاعات الاجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية.

٦٥ - وأثرت أزمة شرق آسيا سلبا في أكبر البلدان المصدرة للنفط في أفريقيا (نيجيريا وأنغولا وغابون). وتعاني هذه البلدان من تدهور في عقودها التجارية وهبوط في إيراداتها المالية نتيجة لانخفاض عائدات النفط عقب تناقص الطلب العالمي على النفط. وكذلك الأمر فإن الصورة على القدر نفسه من التشاؤم بالنسبة لمصدري المواد غير النفطية، الذين يعتمدون إلى حد بعيد في جني الأرباح على تصدير السلع الزراعية، مثل الكاكاو والبن والقطن والفول السوداني، التي هبطت أسعارها هي أيضا هبوطا حادا. وتكبد العديد من مصدري هذه السلع انخفاضا كبيرا في دخلهم وأرباحهم. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، هبط الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة بلغ معدلها ٠,٢ في المائة أثناء الفترة ١٩٩١-١٩٩٧، ويقدر أنه هبط في عام ١٩٩٨ بنسبة إضافية مقدارها ٠,٥ في المائة. وتستشرف التكهنات الراهنة حدوث نمو سنوي في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠[٢١] بنسبة ضئيلة لا يتجاوز معدلها ١,٠ في المائة.

٦٦ - أما الاستثمار المباشر الأجنبي الذي ارتفع إلى ما يقرب من ٤ بلايين دولار في عام ١٩٩٧ والذي يوجه مباشرة إلى قطاع المعادن والحديد بصورة أساسية، فيرجح انخفاضه كانعكاس لهبوط أسعار السلع وتقلص أرباح الشركات في البلدان الصناعية بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي. ونظرا لتوقع عدم تلقي المنطقة إلا زيادة طفيفة في الاستثمار كنصيبها من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يجعل من أفريقيا المنطقة التي تحصل على أدنى نصيب استثماري في الناتج المحلي الإجمالي من بين البلدان النامية، فإنه يجب أن ترتكز الجهود الرامية إلى تحسين الانتاج على زيادة الفعالية في استخدام الموارد.

---

(٢١) انظر البنك الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية.

٦٧ - وأحد الأساليب اللازمة لتحقيق مزيد من الفعالية في استخدام الموارد يتمثل في اعتماد طرائق تكثيف العمالة في الاستثمار في الهيكل الأساسي اللازم. ويعتمد عدد من البلدان الأفريقية هذه الطرائق في الاستثمار، مثل الاستثمار في شق الطرق في المناطق الريفية، والتشجير، واستصلاح الأراضي، وتنمية الزراعة، وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة، ومخططات تطوير المناطق الحضرية، مما يعود على الفقراء بالتحديد بالفائدة. وأظهر بحث أجري في مجال البرامج التنفيذية أن هذه الطرائق الفنية تتسم بجدوى التكاليف وارتفاع الجودة على السواء مقارنة بالطرائق التي تقوم على أساس الآلة، شريطة تنفيذها في ظل ظروف عمل سليمة، واستخدام المعدات الخفيفة المناسبة ودعمها عبر التدريب التقني والإداري. وعلاوة على ذلك، يمكن للأشغال العامة الكثيفة العمالة أن تكون ذات فعالية في خلق الوظائف وإقامة الهيكل الأساسي المنتج ليس في الحالات المتصلة بالحرب والكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ الاقتصادية فحسب، بل أيضا في طائفة من برامج الاستثمار المنتظمة التي يمكنها توفير العمل الدائم للعاملين في مجالي الزراعة والاقتصاد غير الرسمي. وبغية بلوغ تأثير العمالة في الاستثمار في الهيكل الأساسي حده الأقصى، يعتزم عدد من الحكومات الأفريقية، بما فيها أوغندا وغينيا ومدغشقر والسنغال وتوغو، إنشاء وحدات تعزيز السياسة العامة القائمة على العمالة. وسوف تُنشأ مثل هذه الوحدات داخل الوزارات المسؤولة عن اتخاذ القرارات في مجال الاستثمار التي ستشتمل على لجان توجيهية تضم وزارة العمل وممثلين عن منظمات أرباب العمل والعمال.

٦٨ - وعلى نحو ما جاء في الوثيقة E/CN.5/1999/4، فإن نقاط الضعف المتأصلة في اقتصادات أقل البلدان نموا في أفريقيا وغيرها من أقل البلدان نموا لا تزال تشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق استدامة النمو والتنمية الاقتصاديين. وتشمل هذه النواقص قلة المدخرات والاستثمارات وتخلف الأسواق؛ وتدني الناتج الصناعي بسبب الانخفاض التدريجي للطلب المحلي؛ وثقل عبء الديون؛ واستمرار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وتهميش هذه البلدان ضمن التجارة العالمية. وبالنظر إلى ذلك، وجه مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا، في تقريره لعام ١٩٩٧ عن أفريقيا الانتباه إلى القضايا الحاسمة التي لا تزال تؤثر على تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وتشمل هذه القضايا التأثيرات السلبية للعولمة والحاجة إلى تعزيز تنسيق الجهود في مجال تعبئة الموارد المالية، وإلى تنويع الاقتصادات الأفريقية وإلى إضفاء الانسجام على مختلف المبادرات المتعددة الأطراف والثنائية المتعلقة بأفريقيا.

٦٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، لا تزال وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، تسهم في تنفيذ التزامات كوبنهاغن من أجل التعجيل بالتنمية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لأول مرة منذ انعقاد القمة، في تنظيم مؤتمرين دون إقليميين لمتابعة نتائج القمة، أولهما في نيروبي من ١٥ إلى ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٩، لبلدان الشرق الأفريقي والجنوب الأفريقي؛ وثانيهما في مراكش، المغرب، من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٩ لبلدان شمال أفريقيا، من أجل تقييم التقدم المحرز منذ انعقاد قمة كوبنهاغن والمضي قدما في تنفيذ الأهداف المتفق عليها في ميدان التنمية الاجتماعية في المنطقة. وقد شارك في ذينك المؤتمرين الوزراء وممثلو المنظمات دون الإقليمية

وغير الحكومية والشركاء الإنمائيون الثنائيون والمؤسسات المتعددة الأطراف وغيرها. وبحث المشاركون التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في أربعة مجالات رئيسية هي الحد من الفقر وخلق فرص العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع والحكم. كما نظروا بإمعان في الجهود الإضافية التي ينبغي بذلها لتحقيق الأهداف التي حددتها القمة. ومن المسائل الأخرى ذات الصلة التي نوقشت ضرورة أن تضع الحكومات موضوع اجتثاث الفقر في طليعة البرنامج الوطني؛ وعبء الديون؛ وحصول المرأة على وسائل الإنتاج وتحكمها فيها مثل الأرض والائتمان؛ وتعزيز الرصيد البشري لدى الفقراء من خلال ضمان حصولهم على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والتغذية والعمالة المنتجة وسبل العيش المستدامة.

الالتزام ٨ - إدراج أهداف التنمية الاجتماعية في برامج التكيف الهيكلي

٧٠ - من الأمور التي أصبحت مقبولة بصفة عامة أن عملية التكيف الهيكلي أخفقت في التوفيق بين أهداف التكيف واحتياجات الفئات الاجتماعية - الاقتصادية الأكثر ضعفا في عدد كبير من البلدان الخاضعة للتكيف الهيكلي. وكما ورد في الوثيقة E/CN.5/1999/4، فإن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف اعترفت بأهمية حماية الفقراء من الآثار السلبية لتدابير التكيف أو تعويضهم عن ذلك، ولكن الفقراء ما زالوا يتحملون الصعوبات الناجمة عن التكيف في مجال الاقتصاد الكلي والتعديل الهيكلي.

٧١ - وبناء على ذلك، أكدت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السابعة والثلاثين، على أن هناك حاجة إلى تعاون دولي أوثق ومساعدة البلدان في تعزيز قدرتها على توفير الخدمات الاجتماعية للجميع. والأهم من ذلك، هو بذل الجهود من أجل تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية الاجتماعية، وهو ما تجسد في برنامج عمل كوبنهاغن. وينبغي أن تؤدي هذه البيئة إلى خلق ظروف تتيح لجميع البلدان تحقيق النمو الاقتصادي الذي يمكن، بدوره، أن يولد الموارد اللازمة لتوفير الخدمات الاجتماعية. ويمكن أيضا تقديم مساعدة، بشكل فوري ومباشر أكثر، لتشجيع تقديم الموارد المتاحة لتوفير الخدمات الاجتماعية بما في ذلك التخفيف من عبء الديون عن البلدان النامية وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق الأهداف المتفق عليها.

٧٢ - وأكدت اللجنة ثانية أهمية اعتماد نهج أكثر مراعاة للفوارق الاجتماعية إزاء التكيف الهيكلي، وشجعت على بذل الجهود من أجل إدماج المنظور الاجتماعي ضمن برامج التكيف الهيكلي. واتفقت على أنه يتعين على مجموعات برامج التثبيت والتكيف الهيكلي أن تولي العناية للاحتياجات الاجتماعية وتوفر شبكات الأمان لأكثر الفئات ضعفا وتهميشا.

٧٣ - ونفذت أنشطة لتحسين قدرات الشركاء الاجتماعيين على تحصيل قدر أكبر من المعلومات وزيادة استعدادهم للدخول في مناقشات ومفاوضات بشأن مختلف جوانب سياسات التكيف الهيكلي. ونظمت حلقات دراسية وطنية وإقليمية تحت رعاية منظمة العمل الدولية، لتحديد الأولويات للنقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل وإبراز حاجة البلدان التي تخوض تكيفا هيكليا إلى إقامة مؤسسات ثلاثية الأطراف من شأنها أن تتيح إجراء مفاوضات بين الشركاء الاجتماعيين بشأن سياسات التكيف الهيكلي.

٧٤ - وأيدت مؤسسات بريتون وودز مزيدا من الانفتاح، في الحوار بشأن سياسات التكيف الهيكلي بما في ذلك إشراك المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين في هذا الحوار. وتنعكس هذه الاهتمامات في البيانات المتعلقة بالسياسة العامة التي أدلى بها مؤخرا المدير العام لصندوق النقد الدولي والنائب الأقدم لرئيس البنك الدولي المعني باقتصادات التنمية، وأقيم تعاون بناء، في عدد من البلدان، مع ممثلي مؤسسات بريتون وودز. غير أن زيادة الوعي بالأثر الاجتماعي للإصلاح الاقتصادي لا يزال يشكل حاجة بالنسبة لمن يدافعون عن برامج التكيف الهيكلي داخل المؤسسات المالية والدولية والثنائية على السواء ويتولون تنفيذها. ومما يزيد الأمر تعقيدا، كون المناقشات بشأن التعديل تجريها، في معظم البلدان، وزارات المالية والشؤون الاقتصادية التي عادة ما تكون صلاتها وعلاقات التبادل بينها وبين وزارات العمل وغيرها من الوزارات الاجتماعية قليلة جدا. ومن ثم، هناك حاجة إلى زيادة قدرة الوزارات المسؤولة عن القطاع الاجتماعي في الحوار الذي يجري داخل الحكومة بشأن التكيف الهيكلي.

٧٥ - وبخصوص عنصر العمالة من التكيف الهيكلي أجريت دراسات مختلفة بشأن أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وكذا أوروبا الشرقية تركز على الحاجة إلى اتخاذ تدابير استباقية من حيث الضرائب والاستثمارات والسياسات الصناعية والتجارة من أجل إعطاء مكانة أكبر لعنصر العمالة ضمن التكيف الهيكلي. وبالنظر إلى تدني الخدمات الاجتماعية وغير ذلك من الآثار الاجتماعية للتكيف الهيكلي، واصلت منظمة العمل الدولية، من خلال الدعوة إلى تنفيذ برامج عمل تخلق فرص عمل عديدة، تحسين أوضاع العمال المتضررين من برامج التكيف الهيكلي. وأولي اهتمام خاص للمرأة التي كثيرا ما تكون الضحية الأولى لعمليات الإصلاح الاقتصادي واسعة النطاق بسبب الدور المزدوج الذي تضطلع به كمصدر للدخل ومقدمة للرعاية. وتضطر المرأة في كثير من الأحيان إلى دعم الدخل المتدني للأسرة خلال الأزمات وتوفير الرعاية للأطفال في حالة تداعي الهياكل الأساسية المدرسية والصحية وهي الحالة التي تستوجب عناية أكثر من جانب الأسرة.

٧٦ - وعقدت منظمة الصحة العالمية في داكار، في نيسان/أبريل ١٩٩٨ اجتماعا دون إقليمي بشأن الإصلاح الاقتصادي والعمالة ودور الشركاء الاجتماعيين. وشاركت في الاجتماع النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل فضلا عن ممثلي وزارات العمل والمالية وأكاديميين. وبحث المشاركون أثر الإصلاحات الاقتصادية على قضايا العمالة وناقشوا الطريقة التي تمكن الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني من المشاركة في جعل عملية الإصلاح أكثر استدامة، وتؤدي إلى توزيع أفضل للفوائد المتمخضة عنها.

الالتزام ٩ - تخصيص الموارد للتنمية الاجتماعية

٧٧ - أكدت لجنة التنمية الاجتماعية ثانية، في دورتها السابعة والثلاثين، الحاجة إلى زيادة قاعدة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية، على الصعيدين الوطني والدولي. وكذا زيادة الكفاءة في استخدام الأموال المتاحة. واعترف بأن عدم كفاية تمويل المشاريع الاجتماعية يعرقل تحقيق التكامل المتين بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ولمواجهة الصعوبات المطروحة على مستوى الميزانيات في عدد كبير من البلدان

النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي تزيد من حدتها الأزمة المالية العالمية، يجب التعامل مع الجهود المبذولة لزيادة تمويل القطاع الاجتماعي انطلاقا من مجموعة المطالب المتعارضة التي يتعين على الماليات الوطنية تلبيتها.

٧٨ - كما أبرزت اللجنة أن تعزيز تمويل التنمية الاجتماعية يقتضي توافر التزام سياسي قوي، من جانب المجتمع الدولي، إلى جانب جهود جد مركزة لتعبئة الموارد البشرية والمالية. وبصرف النظر عن تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية، يجب أن يقوم التنفيذ الفعال على فكر استراتيجي شامل، بما في ذلك تحديد القدرات والعراقيل على الصعيدين الوطني والدولي تحديدا واضحا. وهناك حاجة جلية، في عدد كبير من البلدان، ولا سيما البلدان منخفضة الدخل، إلى تعزيز القدرة المؤسسية على تنفيذ برامج المساعدة. أما على الصعيد الوطني، فإن الالتزام القومي العام بتحقيق الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية العليا عادة ما يكون حاسما في ترجمة أهداف اجتثاث الفقر وغير ذلك من الأهداف إلى أنشطة قطرية. وسوف يساعد استخدام الموارد استخداما فعالا، إلى جانب تقييم قدرات أصحاب المصلحة في عملية التنمية، في مواجهة التحديات التي تطرحها الضغوط المالية وعجز الميزانيات التي لا تزال تعاني منها بلدان عديدة. وعلى سبيل المثال، من الوسائل الخلاقة لزيادة توسيع نطاق الإفادة من الموارد الإنمائية اعتماد تكنولوجيات خلق فرص عمل كثيرة في الاستثمارات في الهياكل الأساسية. وقد أظهرت برامج البحوث والبرامج التنفيذية المضطلع بها في البلدان النامية أن مختلف الهياكل الأساسية، التي عادة ما تخدم الفقراء مباشرة، طيعة للأساليب القائمة على كثافة العمل ويمكن تنفيذ هذه الأساليب بطريقة فعالة من حيث التكلفة وعالية الجودة. ومن ثم فإن سياسات من هذا القبيل تزيد من الأثر في مجال العمالة والتخفيف من حدة الفقر في حدود الموارد المتاحة.

٧٩ - وما فتئ توافر الأموال الكافية للتنمية الاجتماعية يشكل قضية حاسمة. وللمجتمع الدولي مصلحة كبيرة في مساعدة البلدان النامية على التقليل من مستوى الفقر والحرمان من خلال التعاون الإنمائي. وهناك بصفة خاصة حاجة إلى أن يبذل المانحون على وجه السرعة جهودا من أجل تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان الأكثر فقرا. وتجد هذه البلدان التي تواجه انخفاض تدفق الإعانات المقترنة بتدني أسعار السلع الأساسية وتقلص عائدات الصادرات، صعوبة في الحصول على الموارد المالية الخاصة. وعلاوة على ذلك، أصبح المستثمرون من القطاع الخاص، بعد الأمة المالية، يشترطون جني فوائد مالية أكبر لمنح القروض لعدد كبير من البلدان النامية بسبب المخاطر العالية المنظورة مما يزيد من القيود المالية التي تعرقل النمو.

٨٠ - وشكلت المساعدة الإنمائية الرسمية، كما وردت الإشارة إلى ذلك في الوثيقة E/CN.5/1999/4 مصدرا هاما للموارد التي يقصد بها دعم التنمية الاجتماعية في البلدان المستفيدة. كما تضمن التقرير تقديرات أولية عن تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المانحة إلى البلدان المتلقية في عام ١٩٩٧. وتبين البيانات المستكملة التي نشرتها في شباط/فبراير ١٩٩٩ لجنة التنمية الاجتماعية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أن المساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت منذ عام ١٩٩٢ بما يزيد

على ٢٠ في المائة بالقيم الفعلية. وإذا ما قيس حجم المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، فقد انخفض من نسبة تاريخية وهي ٠,٣٣ في المائة من الناتج القومي المشترك للأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (حتى عام ١٩٩٢) إلى نسبة منخفضة بشكل لم يسبق له مثيل وهي ٠,٢٢ في المائة في عام ١٩٩٧[٢٢]. وما فتئت ثلاثة من بلدان الشمال الأوروبي (الدانمرك والسويد والنرويج) فضلا عن هولندا تعطي بسخاء منقطع النظير، حيث أن هذه البلدان هي الجهات المانحة الوحيدة التي تجاوزت حصتها نسبة ٠,٧ في المائة التي حددتها الأمم المتحدة كرقم مستهدف. ومن جهة أخرى، انخفضت حاليا المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها الولايات المتحدة، إلى ما دون ٠,١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلد - وهي أقل نسبة من بين النسب التي تمنحها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وإذا ظلت نسبة المعونة التي تقدمها الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى البلدان المعوزة ثابتة تقريبا، فإن الانخفاض في الحجم الإجمالي للمعونة معبرا عنه بالدولار، يعني تقلص حجم الأموال المحولة إلى البلدان الأكثر عوزا. غير أنه يبدو حسب تقديرات لجنة المساعدة الإنمائية، أن الحجم الأصغر للمعونة معبرا عنه بالدولار يوجه على نحو أفضل نحو تحقيق أهداف في القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة أو المياه[٢٣].

٨١ - ويقوض استمرار الاتجاهات السلبية الحالية برامج التكيف والإصلاح بما فيها البرامج الاجتماعية، في عدد كبير من البلدان المنخفضة الدخل[٢٤]. وأكدت اللجنة، ثانية، في دورتها السابعة والثلاثين أن بلوغ الرقم المستهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وكذا الرقم المستهدف لتخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، يشكلان شرطين هامين من شروط تعبئة الموارد لتحقيق التنمية الاجتماعية في البلدان النامية. وسوف تسعى البلدان المانحة التي بلغت الرقم المستهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة إلى بلوغ نسبة ٠,٢٠ في المائة. وأعلنت بلدان عديدة من البلدان متقدمة النمو، في الأشهر القليلة الماضية، أنها تنوي زيادة الحصة التي تخصصها للمساعدة الإنمائية الرسمية من ناتجها القومي الإجمالي.

---

(٢٢) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المرجع المذكور آنفا.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) انظر "World Economic Situation and Prospects for 1999" (الحالة الاقتصادية في العالم والآفاق بالنسبة لعام ١٩٩٩) تقرير اشتركت في إعداده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، ١٩٩٩.

٨٢ - لا تزال مشاكل الديون الخارجية تشكل واحدة من أخطر المعوقات أمام التنمية الاجتماعية في الكثير من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا. ودفع القلق بشأن أزمة الديون وعواقبها كل من ألمانيا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تقترح مبادرات جديدة فيما يتعلق بديون البلدان الفقيرة. وأدرج النظر في هذه المبادرات على جدول أعمال اجتماع مجموعة الدول السبع/الثماني الذي سيعقد في مدينة كولونيا بألمانيا، في صيف عام ١٩٩٩.

٨٣ - وفي حين تدهورت قدرة الكثير من هذه البلدان على الدفع، احتلت جميع المسائل المتعلقة بتمويل التنمية صدارة جدول الأعمال الدولي. وقررت الجمعية العامة، في قرارها ١٧٩/٥٢، أن تنظر في دورتها الرابعة والخمسين، في أن يعقد قبل عام ٢٠٠١ مؤتمر قمة، أو مؤتمر دولي، أو دورة استثنائية للجمعية العامة، أو أي محفل آخر ملائم يعقد على مستوى دولي وحكومي دولي رفيع المستوى يتعلق بالتمويل من أجل التنمية، وذلك بهدف تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. وأنشئ فريق عامل مفتوح العضوية من أجل التحضير لهذا الاجتماع.

٨٤ - في الدورة السابعة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية، أكدت أيضا الاستنتاجات المتفق عليها والمعتمدة فيما يتعلق بمسألة "توفير الخدمات الاجتماعية للجميع" على ضرورة النظر في بعض النهج المبتكرة لتعبئة الموارد من أجل التنمية الاجتماعية. وهناك صك يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر - مبادرة الـ ٢٠/٢٠ - لا يزال يناقش على نطاق واسع بين الشركاء في التعاون الإنمائي. وفي الوقت الذي حث فيه على تقديم تحليل انتقادي للمساهمة المقدمة من مبادرة الـ ٢٠/٢٠ لتعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية، أكدت الأطراف المهتمة أيضا على أهمية أن تؤدي المبادرة إلى تضافر جهود كل من الجهات المانحة والمتلقية للمساعدة معا، بطريقة أكثر وضوحا، تضارع فيها الأموال المحلية بمبلغ مساو من الموارد المالية الأجنبية. وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة من جديد على أهمية الاتفاق على الالتزام المتبادل بين البلدان المتقدمة النمو والنامية المهتمة. كما جرى التأكيد على ضرورة أن تنظر الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في تقارير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ولجنة المساعدة الإنمائية وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف عن الأبعاد المختلفة لتنفيذ مبادرة الـ ٢٠/٢٠. وبالإضافة إلى المسألة الاقتصادية، هناك صلة واضحة تربط بين توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ومسائل حقوق الإنسان، لا سيما في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تتسم الجهود المشتركة بين الوكالات العامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، الرامية لتعزيز مبادرة الـ ٢٠/٢٠، بأهمية خاصة في تقديم الخدمات الاجتماعية. ولا تعد الجهود المنسقة هامة في ضمان التمويل الأساسي فحسب، بل كذلك في تقييم الأثر الاجتماعي ووضع المعايير وتقييم البرامج المنفذة.

٨٥ - واكتسبت مسألة تأمين الموارد من أجل التنمية الاجتماعية أهمية في بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق وأوروبا الشرقية، حيث أثبت التغير الاقتصادي والسياسي الكاسح أنه مؤلم إن لم يكن نازفا، مما خلق صعوبات لم تعرف من قبل بين شرائح واسعة من السكان. وإن ظهور الفقر

المدقع (وفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في التسعينات، ازداد عدد الفقراء في تلك البلدان بأكثر من ١٥٠ مليون فقير[٢٥] وأصبحت محنة هؤلاء "الفقراء الجدد" مدعاة للقلق الشديد. وفي حين يشكل إنشاء آليات جديدة للحماية الاجتماعية تتناسب بشكل أفضل مع احتياجات اقتصاد السوق مهمة حاسمة في عملية الانتقال، يتعذر التغاضي عن الجوانب المالية والتقنية لهذه المساعدة المقدمة ضمن هذا الإطار.

الالتزام ١٠ - التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية

٨٦ - مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية حدثا هاما في التعاون الدولي في ميدان التنمية الاجتماعية. وأبرز الاعتراف بأن التنمية الاجتماعية تمثل معلما كاملا من معالم السياسات المحلية والدولية، وبأن لجميع البرامج والمشاريع الاقتصادية أبعادها الاجتماعية. وأكدت من جديد لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السابعة والثلاثين على أهمية التنفيذ المتكامل والشامل للالتزامات التي وضعها مؤتمر القمة.

٨٧ - وفي حين شكلت تعبئة الموارد من أجل التنمية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من التعاون الدولي في هذا الميدان، يعد إطار الجهود المشتركة ونطاقها أوسع بكثير من ذلك. ودعا كل من إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة إلى تحقيق تنسيق أفضل لأنشطة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم المساعدة والتعاون التقنيين وكذلك تعزيز تدابير بناء القدرات على مختلف الأصعدة. كما حققت الأمم المتحدة خطوات في تعزيز قدرات المنظومة الرامية إلى جمع المعلومات وتحليلها ووضع مؤشرات للتنمية الاجتماعية[٢٦].

٨٨ - وبما أن المجتمع الدولي يعترف بأثر البيئة الاقتصادية الدولية على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، تتسم التدابير المنسقة والمتفق عليها على نحو متبادل والرامية إلى تحسين أداء الاقتصاد العالمي بمضامين اجتماعية واضحة. ولا يشكل، على سبيل المثال، تخفيض التضخم هدفا نقديا هاما فحسب، بل هو أيضا إلى حد ما هدف اجتماعي، بقدر ما يحققه من فائدة لمجموعات من السكان الأقل دخلا. ومن ناحية أخرى، ربما تبطل المغالاة في التركيز على انخفاض التضخم الآثار المحفزة للطلب وزيادة العمالة. وبمعنى أوسع، يعد تحقيق بيئة داخلية سليمة اقتصاديا ومستقرة أمرا حاسما لجميع البلدان، بما أن ذلك يزيد من فعالية ترتيبات القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، كما يزيد من فرص العمل ويعزز التكامل الاجتماعي.

---

(٢٥) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الفقر في مرحلة الانتقال؟ تقرير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، نيويورك، ١٩٩٨.

(٢٦) وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/٢٩٠ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، أعدت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة تقريرا بعنوان "التوفيق بين مؤشرات التنمية وترشيدها" سيقدم إلى اجتماع غير رسمي للمجلس بشأن مؤشرات التنمية سيعقد في ١٠ و ١١ أيار/ مايو ١٩٩٩.

٨٩ - أدى اجتماع شباط/فبراير ١٩٩٩ الذي عقد في ألمانيا وضم وزراء المالية ومحافظي المصرف المركزي لمجموعة الدول الصناعية السبع/الثماني، مع المدير العام لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك المركزي الأوروبي، إلى إصدار تحذير أفادوا فيه بأن ظروف السوق قد ساءت في بعض المناطق وأن الدلائل المستقبلية للنمو الاقتصادي أصبحت أقل إيجابية بعض الشيء منذ خريف عام ١٩٩٨. وبعد أن التزمت دول المجموعة باستراتيجية تقوم على أسس داخلية من أجل تحقيق نمو أكثر توازنا، ومن أجل تخفيض أوجه الخلل ودعم انتعاش اقتصادات السوق الناشئة، تعهدت المجموعة كذلك بتحقيق تعاون متين يهدف إلى تعزيز استقرار النظام النقدي العالمي، وأعلنت عن الشروع في عقد منتدى الاستقرار المالي للعمل على تفادي أزمة عالمية مستقبلية. وسيسعى المنتدى الذي يتألف من ٣٥ مشاركا، بما في ذلك الهيئات التنظيمية الدولية، للعمل كنظام إنذار مبكر، مما يعزز ترتيبات الإشراف والمراقبة الحالية للنظام المالي الدولي. وأشارت بلدان المجموعة إلى أنها قد عبرت عن الأمل في التوصل إلى اتفاق بشأن تخفيف عبء الدين على البلدان الأفقر الغارقة في الدين، أثناء انعقاد مؤتمر القمة في كولونيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٩٠ - وكرس مؤتمر وزراء عمل بلدان مجموعة الثمانية، الذي عـُقد في واشنطن العاصمة خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ (انظر الفقرة ٣٣ أعلاه) لتناول موضوع "سياسات العمل في اقتصاد عالمي يتغير بسرعة". ووافق المشاركون على أن هناك ضرورة لتحقيق استفادة أفضل من المنظمات الدولية في العمل على إنشاء مؤسسات سوق العمل وشبكات السلامة الاجتماعية المتينة اللازمة لتعزيز النمو والعمالة والتلاحم الاجتماعي. كما أكد المؤتمر على أن العولمة تتيح فرصا كبيرة، لكنها تفرض مخاطر على العمال وتشكل تحديات لصانعي السياسات أيضا.

٩١ - وكثيرا ما يتطلب حل مشاكل محددة تعزيز التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تعزيز هياكل التعاون وجعل الإدارة إدارة تتسم بمزيد من الفعالية. وفي منظومة الأمم المتحدة، يتمثل أحد الأمثلة الأخيرة في الاجتماع التنسيقي الإقليمي المشترك بين الوكالات التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا الذي ترأسه وكيل الأمين العام وحضره رؤساء المكاتب الإقليمية لوكالات في أوروبا. وأكد الاجتماع على ضرورة وجود آلية تيسر وضع تقييم عام وشامل لاتجاهات تقديم المساعدة في المنطقة واحتياجاتها التي تتسم بالأولوية. وسيعمل ذلك على تيسير إدخال تعديلات في تحديد أهداف مختلف المنظمات، وذلك بغية تعزيز التداؤب وتشجيع التعاون على نحو أوثق فيما بين الوكالات على المستوى القطري. وفي منطقتي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، جرى التخطيط لعقد مؤتمرات متابعة إقليمية ثانية في الربع الأخير من عام ١٩٩٩ وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٠، على التوالي. وعقدت كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعات إقليمية ودون إقليمية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وفي آذار/ مارس ١٩٩٩.

٩٢ - وبعد انقضاء أربع سنوات على كوبنهاغن، أصبح اتساع نطاق التعاون بين الجهات الفاعلة المختلفة وظهور شراكات جديدة واحدا من أهم المعالم البارزة والهامة للتعاون من أجل التنمية الاجتماعية. وبينما لا

تزال الجهود الحكومية المتناسقة وذات التركيز المحدد تشكل عنصرا متكاملا من إطار التنمية الاجتماعية، أثبتت المشاركة في قطاع المجتمع المدني والخاص أنها مفيدة للغاية من أجل تحقيق كل من الأهداف الاجتماعية المحددة والتنمية العادلة، كما يشكل تعزيز المؤسسات الاجتماعية عنصرا أساسيا لبناء القدرات المحلية والدولية. ويسمح إيجاد شراكات جديدة على الصعيدين الوطني والدولي بإدخال تحسينات على تصميم البرامج الاجتماعية وتنفيذها وتقييمها وكذلك تحديد ميادين جديدة للتعاون.

ثالثا - الاستنتاجات

٩٣ - تجدر الإشارة إلى أن اللجنة، في دورتها التنظيمية، التي عقدت في أيار/ مايو ١٩٩٨، طلبت إلى الأمين العام أن يقدم، في دورتها الموضوعية الثانية، التي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وثيقة شاملة تقيم المستوى العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، بما في ذلك تحديد المصاعب والمعوقات وأوجه النجاح والدروس المستفادة وكذلك توصيات بشأن القيام بمزيد من الإجراءات وتقديم المزيد من المبادرات على الصعيدين الوطني والدولي.

٩٤ - كما طلبت اللجنة إلى الأمين العام، بهدف مساعدته في إعداد هذا التقرير، أن يضع مبادئ توجيهية عامة وهيكلا وإطارا موحدا لتقديم التقارير الوطنية بشأن ما تحرزه البلدان من تقدم وما تواجهه من عوائق، وأن يدعو الحكومات إلى تقديم المعلومات. وأعد الأمين العام هذه المبادئ التوجيهية وقدمها إلى الحكومات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، مع تحديد مهلة زمنية للرد عليها تنتهي في حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويود الأمين العام أن يدعو الحكومات إلى أن تقدم ردودها بأسرع وقت ممكن لكي تتمكن الأمانة العامة من استكمال التقرير في الوقت المحدد لأن تنظر اللجنة التحضيرية فيه في دورتها الثانية.

- - - - -